جيوبوليتيكا

الجدار الفاصل وأثاره

على الشعب الفلسطيني

جيوبوليتيكا الجدار الفاصل وأثاره على الشعب الفلسطيني

إعداد الباحث

محمد داود

بسم الله الرحمن الرحيم

"لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ" .

"سورة البقرة، الآية 155"

صدق الله العظيم

الفهرس

* الفهرس .

* خريطة جدار الفصل العنصري حول الضفة .

* المقدمة

* فلسفة الجدار في العقلية الصهيونية

* الديمجرافية الفلسطينية : .

* فلسفة الجدار الفاصل

* الطريق إلى بناء الجدار .

* دواعي الجدار .

* الحدود الجيوسياسية للجدار .

* المسار الحالي للجدار الفاصل .

* خطورة الجدار وقطف الثمار .

* وسائل إسرائيل في سلب الأراضي الفلسطينية وإلحاقها إلى الجدار الفصل .

* الأبعاد الجيوسياسية والديمغرافية لجدار الفصل على الفلسطينيين .

* الحجج الإسرائيلية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من أجل إقامة الجدار

* أهداف جيوسياسية وديمغرافية للجدار .
* الظروف المحلية والدولية التي ساعدت على إقامة الجدار .
* الردود المحلية والإقليمية والدولية السياسية نحو إقامة الجدار .
* الخاتمة .
* توصيات يطرحها الباحث في مواجهة جدار الفصل .
* مصطلحات أستخدمها الباحث في دراسته .
* مصادر ومراجع .

مقدمة:

لقد شكّلت الجيوبوليتكا الصهيونية محرّكاً فاعلاً للعمليات الاستيطانية اليهودية في فلسطين, وهي تجد نفسها اليوم مضطرّة لإبلاء موضوع "الأمن" أكثر أهمية عن موضوع "الاستيطان". ذلك أن تطوّر العلاقة بين "الأمن" و"الاستيطان" قد دخل مرحلة جديدة بات فيها تغليب "الأمن على الاستيطان" أمراً لا مفرّ منه, بعدما وصلت الجيوبوليتكا الصهيونية إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من تحقيق لطموحاتها الأرضانية، والجيوبوليتكا بما هي نزاع متنوّع الأبعاد والأشكال على "الكيان الجغرافي" الفلسطيني, لتجعل من جغرافية هذه الأراضي بمكوّناتها الطبيعة والبشرية عاملاً أساسياً في تحديد أطر ومناحي هذا النزاع؛ وعليها فإنه مخطئ من يعتبر أن فكرة بناء الجدار الفاصل خطة جديدة أو طارئة، مغزاها أمني، فالخطة قديمة متجددة وهي أهم الركائز السياسية التي يقوم عليها الفكر الصهيوني وهدفها جيوسياسية، بالتالي مرت بمراحل متعددة تمهيدية، وبصيغ عدة لتقبلها محلياً ودولياً، لتحقيق هدفها وغاياتها لتتفق مع رؤية وبرنامج الشخص أو الحزب الذي يطرحه، حتى أن في تسميتها للجدار لجأت لتسميات تهدف لتضليل الرأي العام بما يعرف ب"السور الواقي"، هذه هي التسمية التي أطلقتها إسرائيل على عملية الاجتياح الواسع والمدمر للمدن والقرى الفلسطينية، هذا السور لا يعرف له مكان ولا بداية أو نهاية، ولا حدود جغرافية أو "كيان جغرافي". وهو سيصادر ما يقارب الـ 58٪ من أراضي الضفة الغربية، وتسيطر على أحواض المياه الجوفية ، وتقسم عشرات المدن والقرى الفلسطينية، تمهيداً لطرد وتشريد ما يزيد عن 200 ألف فلسطيني من بيوتهم وممتلكاتهم، إضافة إلى إقامة جدار جديد حول مدينة القدس الشريف لعزلها عن محيطها الفلسطيني وتهويدها، وطمس هويتها التاريخية والدينية والروحية العربية والإسلامية، وسد منافذ تواصلها جغرافياً وسكانياً وديمغرافياً مع الضفة الغربية، ولعزلها ووضع الفلسطينيين داخلها وخارجها تحت الأمر الواقع، وقطع الطريق أمام قيام الدولة الفلسطينية المتواصلة

جغرافياً، ليحولها إلى معازل و"غيتوهات"، ويسرق ويضم الأراضي بلا حساب أو عقاب، بل وبتواطؤ ممن تعتبر نفسها حامية الديمقراطية، وبسط السلام في العالم.

مبررات عدة منها "كذبة الأمن"، التي تسوقها إسرائيل لبناء الجدار، تخالف الواقع، بل إن ما على الأرض أمر وأدهى مما يقال، فهناك "استعمار استيطاني" متواصل على الأرض ونهب للمياه وتمزيق لأوصال الوطن، واليوم تسوق من جديد على حجة المحافظة على أمنها، لتواصل عدوانها من اجتياح وتوغل وحصار في الضفة والقطاع. وبلا شك أن هدف الجدار، هو إخراج أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين من حدودها وإدخال مستوطنات إسرائيلية بعضها ذات كثافة سكانية عالية مثل: "معالي أدوميم، جفعات زئيف، افرات، عوفرا، هار حوماه، ايتمار، أرئيل، عطيرت، شيلو، آدم، أدوميم، بيتار عيليت و... أخرى."تم بنائها في أحياء القدس والضفة الغربية، ليكونوا عبئاً جديداً، يحرم السكان الفلسطينيون أصحاب الأرض، من كل الخدمات التربوية والصحية وغيرها التي كانوا يتمتعون بها، عندما كانوا ضمن حدود القدس أو غيرها، واليوم أصبحوا يسمون بلاجئي جدار الفصل الذي أفقدهم أرضهم، وأبقاهم خلف الجدار وأصبحوا عالة على الآخرين بعد أن كانوا يصدرون منتجاتهم الزراعية للخارج، كما أن بعضهم سيفقد عمله أو تجارته على المدى البعيد.بل الخوف من أن تعتبر إسرائيل هؤلاء من الغائبين وتصادر أملاكهم، وهو بالفعل قد صدر قبل أسابيع بأحقية التصرف من قبل المستوطنين في أملاك الفلسطينيين التي وضعت يدها الدولة عليه سابقاً، ضمن وسائلها التهجيرية والمضايقات في السكن حيث تتعرض بيوتهم للتهديم بحجة البناء غير المرخص، وعدم السماح لهم ببناء بيوت جديدة أو توسعتها فإن المساحة الجغرافية ستضيق بهم ذرعاً خاصة بعد أن نزح عدد كبير منهم إلى المركز بعد أن علموا بأن الجدار سيقام في مناطقهم ويخرجهم منها، هذا بالإضافة للسياسة التي ينتهجها الجيش عند عبور بوابات الجدار من خلال تصاريح خاصة تمنح بشروط تعجيزية للتفتيش والتدقيق في وثائقهم والتفرس في وجوههم حتى يكون مصيرهم في هذا مثل مصير أخوتهم في الضفة الغربية الذي يقفون في طوابير لساعات يلقون من العنت والمضايقة والإثقال، مما يجعل حياتهم أشبه بجحيم فيسهل التخلص من ذوي حملة الهوية

خاصة سكان القدس، ولهذا أخذ الصراع يأخذ وتيرة أشد تكمن، في تدفق اليهود الأرثوذكس (الحريديم) الذين أخذوا يحلون محل اليهود العلمانيون الذين بدئوا بمغادرة المدينة منذ سنوات، وهؤلاء ينجبون أعداداً كبيرة من الأولاد قد يصل عددهم إلى اثني عشر ولداً أو أكثر للعائلة الواحدة، لتصبح الأقلية أغلبية. نتيجة (النمو الديمغرافي لهم) ، التطبيق السافر والشرس لأيدلوجيا الاقتلاع والإحلال ـ اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال الاستعمار الاستيطان بديلاً وتهويد الأرض الفلسطينية وهي فلسفة السياسة السكانية الصهيونية.

فلسفة الجدار في العقلية الصهيونية:

خلفية إيديولوجية –غيتوية– سياسية:

تنهض الجيوبوليتكا الإسرائيلية, كما الجيوبوليتكا الصهيونية من قبلها, على التصوّرات التوراتية للأراضي الفلسطينية المبنية على ذاكرة تختزن شتى ضروب الصراعات السياسية والعسكرية، فمنذ عملية الغزو الصهيوني التي قام بها "شعب الله المختار"بإنشاء المستوطنات اليهودية في فلسطين جرت منذ بدايتها الأولى تحت شعار "أرض بلا شعب لشعب بدون أرض"، وبوسائل أتبعت فيها أشرس أساليب التمييز العنصري ومن بين الوسائل التي أتبعت لطرد السكان الأصليين مقاطعة العمال العرب والمنتجات العربية وتسهيل ابتياع المؤسسات اليهودية للأراضي التي تمتلكها سلطات الانتداب ومن خلال وضع قوانين وتشريعات تساعد على نقل ملكية الأراضي من أصحابها العرب إلى المهاجرين اليهود وعندما كانت وسائل الضغط الاقتصادي تعجز عن توليد النتائج المرجوة كان الصهيونيين يلجئون إلى استخدام الوحشية وهكذا استطاعوا أن يغيروا الطابع الديمغرافي للسكان الأصليين لمصلحة المهاجرين اليهود.(1) وبهذا المنطلق عرف اليهود بالعنصرية وجاء تأكيد الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر قرارها رقم 3379 الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وقد أيدت القرار 72 دولة وعارضته 35 دولة وامتنعت عن التصويت كما تغيبت ثلاثة دول(2)، بالتالي اليهود عنصريون بالتراث والثقافة والممارسات اليومية ضد الفلسطينيين. وما الجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لا يخضع لهذا المعيار على الرغم من عنصريته، وإنما يخضع لمعيار أمني بولتيكي، ولا يخفى أن طريقة النظر إلى الجدار تحكم إلى حد كبير السياسة التي يجب إتباعها من أجل القضاء على نتائجه أو السيطرة عليها، وإذا قلنا إنه عنصري فإن الجهود ستتوجه نحو جمعيات حقوق الإنسان ومختلف المنابر التي تدافع عن حقوق الإنسان، أما إذا قلنا أنه أمني فإن الجهود ستتوجه نحو الإجراءات الأمنية التي يتوجب علينا اتخاذها من أجل إبطال مفعوله الأمني، ولو دققنا النظر في التاريخ الصهيوني وتركيبته،

نجد أن عقلية الجدار هي التي سادت وتواصلت منذ الهجرات اليهودية الأولى إلى فلسطين، فعندما تسلل الفلسطينيين إلى المستعمرات اليهودية في القدس والنقب والجليل والوسط، أدى إلى إقامة جدار لكل مستعمرة وقرية ومدينة وهي السياسة التي عرفت عن اليهود في دول العالم. وعملية الفصل بين اليهود وغيرهم كانت وما زالت من أهم ركائز الصهيونية وهذا ما عبر عنه الكاتب حاييم هنبغي، عندما قال: "انه منذ بداية الصراع قبل نحو مئة عام، كانت لدينا – أي لدى اليهود – مئة سنة من الفصل أحادي الجانب، فاحتلال الأرض واحتلال العمل كانت عملية فصل، كما أن المستعمرات والقرى التعاونية كانت تعيش الفصل، وكذلك الأحزاب والهستدروت والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي– الكيرن كييمن – أو حتى الدولة التي كانت على الطريق كانت قائمة جميعها على الفصل، وكذلك الحرب التأسيسية والدولة الناشئة، وعمليات التطهير العرقي، وأيضاً الحكم العسكري ومصادرات الأراضي والممتلكات، وكل ما يندرج في إطار السياسة السكانية، وما تم تنفيذه داخل الخط الأخضر وأيضاً داخل المناطق التي احتلت في حزيران ،1967 كل شيء استند إلى سياسة الفصل أحادي الجانب".(3)

بذلك فإن المسألة تنعقد باختصار في أن تلازم مصطلحي الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا) والجغرافيا الإستراتيجية(الجيوستراتيجيا) ومسألة الجدار الذي تعتبره إسرائيل حدودها الأمنية والسياسية رغم أنها لم تحدد حدود كيانها السياسي، لأنها دولة قائمة على التوسع وهي تخشى الحقائق الديمغرافية الانفجار الديمغرافي (الانفجار السكاني) من وجود كتل بشرية متنامية تعيش داخلها أو بجوار أراضي استولت عليها مثل القدس وأراضي محاذية من الشريط الحدودي أو المستوطنات باعتبارها تشكل خطراً داهماً على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية صهيونية أثنية. بالتالي ما أثير من نقاش كبير حول الخطر الديمغرافية على إسرائيل وهويتها الدينية والصهيونية.فمن المعلوم وفق مبادئ القانون الدولي أن الاحتلال الحربي بطبيعته هو أمر مؤقت ويجب أن تجلو في أسرع وقت ممكن عن الأراضي المحتلة، وبالتالي لا يمكن لها أن تقيم أي منشآت يراد لها الثبات والدوام، كما أن عليها أن تحافظ على ممتلكات الأفراد والممتلكات العامة التابعة للدولة المحتلة وألا تحاول تغييرها ومن ثم فإن الخروج على مثل هذه الأمور يعد

خروجا على قواعد القانون الدولي واجبة التطبيق. بالتالي لا توجد دولة واحدة في العالم تتفهم بناء إسرائيل لجدار وحشي المقاييس بهذا الشكل لا في حالة حرب ولا في حالة سلام، وذلك ليس فقط لأن بناءه جاء على ارض محتلة يغير طبيعتها ويتناقض مع القانون الدولي، بل لأنه لم تعد هنالك ثقافة سياسية معروفة تقبل بهذا النوع من الدوس بالاسمنت على مصالح الناس وعلى حياتهم اليومية أو ترضى بهذا النوع من الفصل العنصري بين الشعوب والكيانات السياسية. (4)

الديمجرافية الفلسطينية:

تقدر مساحة فلسطين الجغرافية بحدودها الدولية التي وضعها الانتداب البريطاني (بالتوافق مع الفرنسيين في اتفاقيات سايكس بيكو) والتي جرى عليها الصراع بين الحركة الصهيونية "الاستعمارية الاستيطانية" وبين الفلسطينيين, إلى حوالي 28 ألف كلم2, ويتوزّع "كيانها الجغرافي" على وحدات جغرافية طبيعية متنوّعة كما تتميّز المواجهة الديموغرافية بين الفلسطينيين من جهة واليهود من جهة أخرى, في أن التزايد السكاني الفلسطيني الطبيعي يتجاوز 4 بالمائة, بينما لا يتعدّى التزايد السكاني لليهود 2 بالمائة ويُقدّر عدد الفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزّة بثلاثة ملايين ونصف نسمة, "مليونان في الضفة", و"مليون ونصف في القطاع" الذي يعاني من الانفجار الديمغرافي (الانفجار السكاني)، فيما يُقدّر عدد الإسرائيليين بستّة ملايين نسمة, بينهم "مليون وربع نسمة هم من الفلسطينيين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية", ممّا يعني أن فلسطين بحدودها الدولية الانتدابية تضمّ خمسة ملايين نسمة من اليهود تقريباً مقابل أربعة ملايين ونصف نسمة من الفلسطينيين؛ في ظل انخفاض لعدد المهاجرين الوافدين اليهود إلى فلسطين على غرار الموجة الروسية, فإن الفارق العددي بين الفلسطينيين من جهة واليهود من جهة أخرى آخذ بالتضاؤل نظراً لارتفاع الزيادة السكانية الفلسطينية (النمو الديمغرافي) قياساً على الزيادة اليهودية, ممّا يجعل عمليّة "إغراق" الأراضي المحتلّة بعد 1967 بالمستوطنين اليهود كمقدّمة افتراضية لضم هذه الأراضي إلى الدولة الإسرائيلية أمراً مستحيلاً, مع العلم أن ضم الأراضي المحتلّة (بعد 1967) حالياً يؤدّي إلى اكتساب ثلاثة ملايين ونصف فلسطيني للجنسية الإسرائيلية, يضافون إلى المليون ويزيد فلسطيني

الموجودين داخل الخط الأخضر, ممّا يعني أن هذه الأعداد وما ستؤول إليه من ازدياد من شأنه أن يقوّض أسس الدولة الإسرائيلية برمّتها, إذ من المتوقّع أن يتجاوز عدد الفلسطينيين عدد اليهود في فلسطين بحدودها الدولية الانتدابية في أقل من عقدين من الزمن. وقد شاعت إزاء هذه المعطيات لدى الإسرائيليين فكرة ترحيل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الخارج دعيت الترانسفير Transfere(11) كحل يريح إسرائيل من المواجهة الديموغرافية مع الفلسطينيين. غير أن الوقائع الميدانية والاقتصادية والظروف الدولية قضت على إمكانية وضع فكرة الترحيل هذه موضع التنفيذ بشكل جدّي أو منهجي. بينما تصل مساحة الضفّة الغربية الجغرافية التي أنشأ عليها الجدار إلى حوالي ستة آلاف كلم2 ويقدّر عدد سكانها الديمغرافي بمليوني ومائة ألف فلسطيني (لكن معدّل الكثافة السكانية يبقى أقل بكثير من معدّله في قطاع غزّة), ويبلغ معدّل الزيادة السكانية الطبيعية بالنسبة للفلسطينيين 3,8 بالمائة, بينما لا يتعدّى معدّل الزيادة السكانية للمستوطنين اليهود فيها 2,2 بالمائة, مع الإشارة إلى أن معدّل الزيادة السكانية الطبيعية في إسرائيل داخل الخط الأخضر هو في حدود 1,8 بالمائة. أمّا المدن الرئيسية في الضفة فهي فضلاً عن القدس الشرقية, نابلس, جنين, طولكرم, قلقيليا, أريحا, بيت لحم, الجليل وأخيراً رام الله التي تعد من أهم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية ويتجاوز عدد سكانها خمسة وخمسين ألف نسمة, وتعتبر العاصمة الاقتصادية للضفة ومركز المؤسّسات الرسمية للسلطة الفلسطينية. وعندما احتلّت إسرائيل الضفة الغربية في 67, أطلقت عليها أسم "يهودا والسامرة". كانت إسرائيل تريد من العالم أن يعترف أنها استردّت أرضاً ملكاً لها, ضاعت منها في التاريخ, غير أن هذه التسمية لم تتمكّن من شق طريقها في وسائل الإعلام الدولية فبقيت "الضفة الغربية" تعرف في وسائل الإعلام الأنغلوفوني Bank West وفي الإعلام الفرنكوفوني بـ Cisjordanie. واستمرّت هذه التسميات في المحافل والأوساط الدبلوماسية الدولية, الأمر الذي يشير إلى عدم اقتناع العالم بملكية إسرائيل للضفة؛ وعدم الإقناع هذا ساهم في إفقاد الاستيطان وأيضاً وضع الجدار من مبرّراته وشرعيته على الصعد الدبلوماسية الدولية (باعتباره الأدوات التنفيذية للجيوبوليتكا الصهيونية) لتشكل جملة من العوائق كانت بمثابة كوابح حاسمة لها، وصمود أمام الطموحات

الاستيطانية للجيوبوليتكا الإسرائيلية في أراضي الضفّة الغربية أوضاعاً تجافي هذه الطموحات حتى الاستعصاء.

فلسفة الجدار الفاصل..؟

تقوم فلسفة الجدار على الفصل بين دولتين أو أكثر وفق حدود طبيعية أو متفق عليها بين طرفين دون تفرد إحدى الطرفين بشكل أحادي الجانب، بينما الجدار الأمن أو السور الواقي فهو مصطلح إسرائيلي المراد منه تامين أو حماية حدود خارج حدودها على حساب الآخرين، نستذكر هنا المنطقة الجنوبية اللبنانية عندما أطلق عليها الإسرائيليين الحزام الأمني وهو خارج حدود إسرائيل احتلال أراضي الآخرين، فيما مسمى الجدار العازل (جدار الفصل العنصري) الذي يهدف إلى عزل محافظات الضفة الغربية عن بعضها البعض وجعلها تعيش في كنتونات متناثرة لتحول دون التواصل بين أرجاء الوطن.(5)، وكلمة السور في عمق إسرائيل النفسي تعني الفصل والانفصال، فاليهودي عبر تاريخه القديم والمعاصر أراد التميز والانفصال عن غيره، التميز عبر إطلاق شعار (شعب الله المختار) والانفصال عبر العيش في ما أطلق عليه (الغيتو)، وهذا يفسر اختيار اسم السياج أو السور لإطلاقه على الجدار الفاصل أو العازل، فحول كل مستعمرة توجد جدران وسياجات وحواجز قد تكون نفسية أو مادية؛ من أبراج مراقبة مدعومة بقوة عسكرية عاتية لا تميز بين الحجر والشجر، وتعتبر أن مهمتها إلهية وحربها عادلة، وهي موجودة عبر صيرورة من تاريخ هذا النزاع الدامي، وفي رؤية لثيودور هرتزل تحدث عن الدولة اليهودية كعنصر من عناصر (حاجز الدفاع ضد آسيا) إلى مشروع بن غوريون لإيجاد (جدار بشري) على طول حدود إسرائيل؛ مرورا (بالجدار الحديدي) الذي دعا إليه زئيف جابوتنسكي في وجه العرب، وهذا ما وضحته عدة تقارير ودراسات بأن الجدار الفاصل فكرة قديمة، تناولها بإسهاب تقرير صدر عن مركز متخصص في الكيان الصهيوني، بدأت معالمه منذ عام 1937؛ أيام ما أسماه التقرير بالتمرد والثورة العربية، حين طلب من تشارلز بتهارت، الخبير البريطاني لشؤون الإرهاب، بوضع خطة لإقامة جدار على طول محاور الطرق الرئيسية من الحدود اللبنانية في الشمال وحتى بئر السبع. (6) وتواصلت فكرة بناء الجدار إلى ما

بعد حرب 1967، حين تم إعداد اقتراح برسم حدود قابلة للدفاع عنها من طرف واحد، والخروج من بقية المناطق التي تم احتلالها، كذلك اقترح "بن غوريون" بعد تقاعده، إعادة كل المناطق باستثناء القدس، وعندما تولى شارون حقيبة الإسكان عام 1983 طرح خطة الفصل، مع توليه منصب وزيرا للدفاع عام1990 فكانت فكرته إقامة "النجوم السبعة" أي المستوطنات السبع على طول الخط الأخضر لتمتد شرقا، لتحول الأراضي الفلسطينية إلى ثمانية كانتونات، وتشكل مناطق عازلة وأحزمة أمنية شرق الخط الأخضر ومن جهة غور الأردن في محاولة منه لاستباق أي حل سياسي، والعودة في النهاية إلى مخططه الذي يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية على مساحة 42٪ من أراضي الضفة الغربية فقط، محاطة بإسرائيل من كل الجهات، وعزل القدس (7)، وبصعود شارون وتوليه رئاسة الوزراء بدأ فعلياً بإقامة الجدار وفق خطته وأوعز لوزير "أمنه الداخلي"، موشيه شاحل، بوضع خطة للفصل التي جاءت متزامنة مع من سبقه "إسحاق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل الذي دعى إلى فك الارتباط مع الفلسطينيين، بقوله: "أخرجوا غزة من تل أبيب"، فالفكرة راسخة في الأذهان منذ أول جدار أُقيم سنة 1994 وأحاط قطاع غزة بسياج من جميع الجهات. كما تمّ بناء مقاطع من الجدار في قرية شويكة في طولكرم وأخرى في قرية حبلة جنوبي قلقيلية عام 1995، في المقابل عبرت بعض الأحزاب عن رفضها لفكرة بناء جدار فاصل ورأت أن نتيجة الجدار ستكون إنهاء دولة إسرائيل الكبرى، لأن الجدار يحدد دولة إسرائيل القائمة أصلا على التوسع، ويضع الدولة العبرية ضمن غيتو وهو ما ترفضه إسرائيل، الذي تعتبره تنازلاً في أيديولوجيتها من الضفة والإدعاء أنها جزءاً من كيانها، ونتيجة الضغوط من قبل الشارع الإسرائيلي بدعوى الحجج الأمنية تم إعادة طرح موضوع الجدار مجددا، ليبتلع أكبر قدر ممكن من الأراضي وأقل عدد من السكان، وجعل 70٪ من الأرض مستوطنات و80٪ مستوطنين، ثم السيطرة على المياه وتأمين حماية مسار الجدار، وأخيرا جعل جميع المدن الفلسطينية مدنا حدودية. أي هو مشروع "استعماري استيطان" ذو أبعاد عقائدية وجيوسياسية وديمغرافية واستراتيجية وأمنية واقتصادية و.. والمخطط يتحدث

عن إقامة حزامين طوليين الأول من الناحية الغربية والثاني من الناحية الشرقية يصل بينها أربعة خطوط عرضية حيث لا يمكن إقامة كيان جغرافي فلسطيني ذات وحدة جغرافية وتكون متواصلة، (8).

الطريق إلى بناء الجدار :

تعزز المفهوم بعد أن وصلت مفاوضات كامب ديفيد 2 تموز يوليو 2000) إلى طريق مسدود، فأعاد الاعتبار للقوى الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو، وأثبت أن إسرائيل لا تستطيع أن تقدم للفلسطينيين" حلولاً لا يستطيعون رفضها" وإن السبيل لفرض الحلول الواقعية في ظل الموازين القائمة هو في اللجوء إلى الضغط الميداني "المقاومة والعمليات الاستشهادية داخل العمق الصهيوني"، خاصة بعد أن أثبتت المسيرة التفاوضية بشروطها المعروفة فشلها وعمقها وقد قدمت القيادة أقصى ما يمكن التنازل عنه : الاعتراف المسبق بإسرائيل والموافقة على القرارات 194،338،242، أي التخلي عن ثلثي فلسطين التاريخية، ورضيت بدولة مستقلة في الضفة والقدس والقاطع الشرقي من القدس _22٪ من أرض فلسطين التاريخية) لكن الإصرار الإسرائيلي على فرض تنازلات أضافية على فلسطين أوصل الأمور إلى الحائط المسدود، وإذا كانت الزيارة الاستفزازية لشارون إلى المسجد في 2000/9/28م هي التي أشعلت فتيل الانفجار فإن المراقبين يتفقون على أن عوامل متعددة لعبت دوراً في تفجير الشارع الفلسطيني: "سياسياً واقتصادياً، ودينياً، وثقافياً ونفسياً .."(9) فبدأت معالم تنفيذ الخطة التي رسمها شارون في منتصف عام 2002 عقب فشل عملية "السور الواقي" في القضاء على البني التحتية للمقاومة، وبعد تمكن الأخيرة من ضرب أهداف في العمق الإسرائيلي ردا على تلك العملية، وعلى أثرها صادق شارون على عدة قرارات بالاستيلاء على مئات الدونمات من أراضي المواطنين الفلسطينيين، خاصة تلك القريبة من المستوطنات المحاذية للخط الأخضر، وشرعت حوالي 250 جرافة إسرائيلية بتسوية الأرض لبناء الجزء الأول من الجدار.(10) فدخلت المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية بهذه الطريقة مرحلة جديدة وانتقلت إلى المستوى الحرب الشاملة المفتوحة التي تهدف إلى إنهاء الانتفاضة، واستئصال المقاومة، واستعادة إسرائيل المسؤولية المباشرة عن الأمن في جميع المناطق الفلسطينية (تحويل مناطق أ إلى ب)، وتفكيك بنية السلطة

الفلسطينية، الأمنية منها والمدنية على نحو يمكن من إعادة تركيبها وفق مواصفات تنسجم من مفهوم الليكود للحكم الذاتي الخاضع تماماً للهيمنة الإسرائيلية بدون أدنى هامش استقلالي وتوفير التربة المناسبة لبروز قيادة فلسطينية مطاوعة للإملاءات الإسرائيلية، فكانت هذه النقلة النوعية في مستوى وأهداف الحرب العدوانية الإسرائيلية التي أقدم عليها شارون في ظل توفر جملة من الشروط المواتية على الصعد الدولية والإقليمية الإسرائيلية (11)، وبأي مسمى كان "الجدار"، "السياج"، "السياج الأمني" أو كما يطلق عليه الفلسطينيون منذ البداية "جدار الفصل العنصري" ومؤخراً عندما أطلق عليه مجلس الوزراء الفلسطيني مسمى "جدار الضم والتوسع" وكما شبهه المعارضون بـ"أبرتهايد" جنوب أفريقيا وكذلك بـ"سور برلين" فهو شيد وأفرز واقع سياسي ديمغرافي جغرافي جديداً أمام الدولة الفلسطينية.

دواعي الجدار : بدأ بناء الجدار كمشروع سياسي ضخم ليظهر الدور المركزي للديمغرافيا في الإستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية، في شهر يونيو 2002 عقب عملية الاجتياح الكامل للضفة الغربية التي أطلق عليها اسم عملية "السور الواقي". وقد شهد الاجتياح جرائم حرب في جنين وفي نابلس ورام الله وتدميرًا هائلاً للبنى التحتية للمدن الفلسطينية، وللسلطة الفلسطينية، وأعقب العملية حصار مشدّد على أغلب المدن الفلسطينية، وما زال الحصار وعمليات الاجتياح مستمرة حتى الآن. وقد بدأت حكومة " شارون" بتاريخ 2002/6/23، ببناء جدار الفصل العنصري الممتد على طول الخط الأخضر مع الضفة الغربية، بدعوى منع تسلل منفذي العمليات الفدائية إلى إسرائيل، ويشكل هذا السور امتداد للمشروع الاستيطاني ووجه جديد لمصادرة الأراضي الفلسطينية الذي يقوم على أدبيات وأيديولوجية الحركة الصهيونية، وقد قام "بينامين بن اليعازر" وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، بتنفيذ موقع أعمال البناء الأول، بالقرب من قرية كفر سالم الفلسطينية المحاذية للضفة الغربية غرب مدينة جنين، حيث قال أن السور الواقي يتمثل في "سور لا يعرف له مكان ولا بداية ولا نهاية ولا حتى حدود جغرافية"(12)

إذاً الربط واضح جداً بين عملية "السور الواقي" والبدء في بناء "السور الأمني الواقي" حسبما أسمته دولة إسرائيل، فالجدار هو بالفعل أكبر مشروع استعماري منذ احتلال الضفة الغربية في عام 67، وهو يرسم

معالم مستقبل فلسطين التاريخية ويقضي عملياً على الحلم الفلسطيني بإقامة دولة مستقلّة. (13) لأن وصول نسبة السكان الفلسطينيين إلى خلق معادلة جديدة من التوازن يفرض بشكل تلقائي صورة للجغرافية – السياسية الفلسطينية، لذلك فإن استخدام الأرقام بشكل مجرد يوحي بإمكانية التأثير على الوضع الجيوبولتيكي فقد علق الجنرال إيفي إيتام زعيم حزب المفدال الديني الوطني على موضوع الجدار بقوله "إن من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية عليه أن ينظر إلى هذا الجدار الذي يعكف الجيش على إقامته حولنا، أي إنجاز يريده الفلسطينيون أكثر مما حققوه بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الإسمنتية والأسلاك الشائكة".(14) ولمعالجة المشكلة وتأثيراتها التي تخشاها إسرائيل نجد فكرة تبادل الأرض وتبادل السكاني تعبيراً لها في معظم خطط ومشاريع التسوية الإسرائيلية والخشية من التزايد الديمغرافي في حسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ وقد قال البروفسور الديموغرافي سوفر لشارون: ينبغي على الفور رسم حدود – جدار–لإسرائيل وإلا فان العرب سوف يغرقونها فلا يعود للكيان اليهودي وجود، وهذا يبين أن المشروع قيد التنفيذ حتى الآن (2008) ومخططاته قيد التعديل مستمرة، وبناءاً على الخطة التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية في 30 إبريل نيسان 2006 فإن طول الجدار 703كم ، وهذه الخطة تعتبر التعديل من ضمن سلسلة من التعديلات، حيث أنه ومقارنة بالخارطة السابقة كان طول مساره 670كم والمعلنة بتاريخ 20 فبراير 2005 والتي كانت أساسا تعديلا على مسار سابق مقترح للجدار، وقد زاد من الطول المقترح بمقدار 48 كم بحيث أصبح طول الجدار المخطط 670 كم بعد أن كان 622كم بحسب المقترح في 30 يونيو حزيران 2004 وهو يفصل التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية عن إسرائيل،(15) والتي تصور الجدار على انه مجرد عمل أمني هدفه منع تسلل الفدائيين الانتحاريين الفلسطينيين إلى داخل دولة إسرائيل، ولكن الحقائق على الأرض تقول عكس ذلك، وتؤكد أن الجدار، بالطريقة التي يبنى بها وبالمواقع التي ينشأ فوقها، هو جدار سياسي في المقام الأول يسعى إلى فرض الحل الذي تريده إسرائيل للتسوية، فتستولي من خلال الجدار على الأرض التي تريد الاستيلاء عليها، وتفرض بقاء الكتل الاستيطانية التي تريدها،

وتحول مشروع الدولة الفلسطينية إلى كانتونات، وتحاصر المدن الفلسطينية بالجدار لكي تتحول إلى معازل لها بوابات للدخول والخروج، وتفصل بين القرى وأراضيها الزراعية تمهيداً لقطع صلة الفلاح بالأرض ثم الاستيلاء عليها باعتبارها أرضاً بوراً.(16)

الحدود الجيوسياسية للجدار

إن الإستراتيجية السياسية والعسكرية الإسرائيلية نفذت مشروعها في بناء الجدار العازل بإقامة حزامين عازلين طوليين حزام في شرق الضفة بطول غور الأردن وحزام أخر غرب الضفة على طول الخط الأخضر بعمق 5–10كم وكذلك إقامة حزام عرضي بين الحزامين الطوليين وتكون بمثابة ممر بين منطقة جنوب "طولكرم" ومنطقة "نابلس" حتى غور الأردن مما يؤدي إلى تقسيم المناطق الفلسطينية إلى 4 كتل رئيسية جنين _ نابلس ورام الله وبين بيت لحم والخليل وتهدف هذه إلى خلق فاصل مادي بين كتل المناطق تحت السيطرة الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية وبين المناطق الفلسطينية مع بقاء المستوطنات على حالها، كما يطوق الجدار العازل مدن طولكرم وقلقيلية والقدس بالكامل ويعزلها عن محيطها الطبيعي في الضفة الغربية وبذلك تكون نجحت إسرائيل في عزل مناطق تركز السكان الفلسطينيين عن بعضها البعض وتقيد حرية التنقل والحركة للفلسطينيين ناهيك عن نزوح سكان المناطق المتاخمة للجدار، فهناك 4 آلاف نسمه تركوا قلقيلية وقد يصل لعشرة آلاف، ويبلغ طول الجدار حوالي 730 كلم،(17) ولا يلتزم مساره الغربي بالخط الأخضر، وإنما ينحرف شرقاً ليتوغل في الكثير من المناطق ليضم مستوطنات يهودية وأراضي فلسطينية، والجزء الشرقي من السور يلتف حول التجمعات والمدن الفلسطينية بحيث يفصلها عن منطقة غور الأردن ويلغي أية حدود للفلسطينيين مع المملكة الأردنية، ويلتهم السور الأراضي الفلسطينية، ويحول العديد من المدن والقرى الفلسطينية التي يمر بها إلى كانتونات ومناطق معزولة عن بعضها البعض.،(18) وتمتد بطول حوالي 360 كلم، من قرية سالم أقصى شمال الضفة الغربية حتى بلدة كفر قاسم جنوبا، ويبلغ ارتفاع الجدار المبني فيها من 7 : 8 أمتار تقريباً وهو لا يلتزم بشكل أساسي بمسار الخط الأخضر إنما يرتكز على الحواجز الطوبغرافية والديموغرافية حيث ينحني وينحرف في الكثير من المناطق لضم

مستوطنات يهودية وأراضي فلسطينية إلى إسرائيل، ضمن المخططات الإسرائيلية تشير إلي انه يستغرق بناء الجدار أربع سنوات من الجهتين الغربية والشرقية من الضفة الفلسطينية.

ويتكون " الجدار العازل " من ثلاث مراحل: الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من الضفة والجزء المطوق لمدينة القدس وقد أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي في يونيو 2002 حوالي 190 كم من الجدار المسمي بمرحلة (أ و ب). (19) وقد نفذت إسرائيل حوالي 150 كلم منها بكلفة بلغت أكثر من مليار دولار، ويذكر هنا أنه عقب بناء المقطع الأول من الجدار وتصاعد الاحتجاجات الدولية، صرح المدير العام بوزارة الدفاع الإسرائيلية اللواء احتياط يارون قائلا في مؤتمر صحفي عقد بهذه المناسبة "العالم لن يقرر إذا كنا سنبني الجدار أم لا.. الجدار سيبنى".

وعن **المرحلة الأولى** قرابة 145 كم من الجدار والتي تضم الجزء الشمالي من الضفة وتقدر تكاليف هذه المرحلة بـ 400 مليون شيكل أي حوالي 80.6 مليون دولار ويصلا طولا الجدار في هذه مسار المرحلة أ يمتد على طول قرابة 145: 125 كم تبدأ من قرية سالم داخل الخط الأخضر في الشمال، حتى مستوطنة إلكنا في الجنوب وتقع قرية سالم شمال غربي جنين.، **أما المرحلة الثانية** أو "ب" والتي تمتد على طول 45 كيلو متر تقريباً من قرية سالم وحتى بلدة التياسير على حدود غور الأردن، فقد نفذت إسرائيل 30 كيلو مترا تقريباً منها. وحسب تصريحات مسؤولين إسرائيليين، فإن هذه المرحلة يفترض أنها ستكتمل بكل أجزائها بنهاية العام 2003. وهذا يعني أن إسرائيل أنهت حوالي 40٪ من مساحة الجدار حتى الآن، في حين تمتد **المرحلة الثالثة**، التي أنهت وزارة الدفاع الإسرائيلية إعداد المسار الخاص بها، من مستوطنة "إلكنا" حتى منطقة البحر الميت، وسيقام الجدار بصورة أعمق من المرحلتين السابقتين داخل أراضي الضفة بحيث تبقى معظم المستوطنات غرب الجدار. ووفق تصريحات رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون ووزير دفاعه موفاز، فإن هذه المرحلة ستفصل بين غور الأردن وتجمعات السكان الفلسطينية في قرى ظهر الجبل، الأمر الذي يعزز الاعتقاد بأن هناك نية حقيقية لزيادة طول الجدار باتجاه الجنوب، وبحيث يتم فصل غور الأردن عن باقي أراضي الضفة الغربية، (20)، **وتتصف**

المرحلة الثالثة بتنفيذ إسرائيل الجدار على الأراضي الفلسطينية داخل الضفة وليس على طول الخط الأخضر، ويبلغ عرضه من 80 إلى 100 متر.

وتتمتع المرحلة بمكون أمني للجدار:

1- أسلاك شائكة لولبية، وهو أول عائق في الجدار. 2- خندق بعرض 4 أمتار، وعمق خمسة أمتار يأتي مباشرة بعد الأسلاك الشائكة. 3- شارع مسفلت بعرض 12 متر، وهو شارع عسكري لدوريات المراقبة والاستطلاع. (21) 4- يليه شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض 4م، لكشف آثار المتسللين، ويمشط هذا المقطع مرتين يومياً صباحاً ومساءً . 5- ويلي الشارع الجدار، وهو عبارة عن جدار إسمنتي بارتفاع متر ويعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، رُكب عليه معدات إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة وغيرها من عناصر البنية التحتية الأمنية. 6- وبعد السياج (الجدار الواقي) أنشئ شارع رملي وترابي ثم شارع مسفلت وبعدها خندق مماثل للخندق الأول، ثم الأسلاك الشائكة اللولبية. (22)

أما **المرحلة الرابعة** التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية، فيذكر مركز الدراسات العربية في القدس، أنها تمتد من "مستوطنة هارجيلو" إلى "مستوطنة كرمل" جنوب الخليل بطول 114 كيلومتر مع جدار عمق ثانوي 22 كيلومتر، واستكمالاً لإجراءات تهويد القدس وتغليفها وعزلها فقد تم بناء جدار بطول 22.5 كيلومتر في الشمال والجنوب من المدينة المقدسة وتبلغ مساحة هذه المرحلة التي صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية 50 كيلومتراً مع جدار عمق ثانوي بطول 1 كم وبذلك يكون طول الجدار بأكمله حسب مركز الدراسات العربية 644 كيلومتراً، وأخطر ما في هذه المراحل، هو الغلاف ألجداري الذي سيحيط مدينة القدس المحتلة، وهي المنطقة العازلة التي ستقضم 20٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية وقد صودق على 50 كيلومتراً بني جزء منها، والجزء المتبقي قيد البناء، وعند اكتمال الجدار في القدس، وسيكون طوله الإجمالي 70 كيلومتراً تقريباً، وسيفصل ما يقدر بـ 249 ألف مواطن فلسطيني من القدس عن باقي أرجاء الضفة الغربية، بحيث يرتبط مسار الجدار بطرق فرعية ومستوطنات تشكل معاً حاجزاً

فاجعاً يبدأ من رام الله حتى بيت لحم، ماراً بضاحية أبو ديس ليضم فعلياً 5.6٪ من الضفة الغربية، وتأكيداً على ذلك، أشارت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية بتاريخ 23- أيار-2003، أن خطة "الغيتوهات" الثلاث التي وردت في خطة قديمة أعلن عنها عام 1978، حيث أكد البروفيسور آرتون سوفير، الباحث في علم الجغرافيا في جامعة حيفا وصاحب فكرة "الخطر الديمغرافي العربي" الذي يؤكد الحاجة لضرورة تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام شبيهة بثلاثة أصابع من النقانق، يمتد إحداهما من جنين إلى رام الله وتبلغ مساحته 1930 كيلومتراً مربعاً، والثاني يمتد من بيت لحم وحتى الخليل وتبلغ مساحته 710 كيلومترات مربعة، وثالث وهو أصغرها سيحيط بمدينة أريحا ومساحته 60 كيلومتراً مربعاً. (23) ، وسوف تنشأ حول هذه المعازل جيوب منعزلة، تنتشر على أطراف الضفّة الغربية مثل أريحا وقلقيليا، فضلا عن مجموعة القرى المحيطة بالقدس، وسوف تعزل هذه الجيوب تكتلات استعمارية كبرى، مثل أريئيل، ومعاليه أدوميم، وجوش عتسيون، وجفعات زئيف، علاوة على شبكة كبيرة من الطرق الالتفافية التي يحيطها الجدار بطول 22.5كم، كما هو الحال بالنسبة لمستعمرة أريئيل، بهدف حمايتها وضمّها إلى إسرائيل.(24) كخطوة منها إزاء الوقائع التي تمنع تحقيق طموحات الفلسطينيين الجيوسياسية والإستراتيجية في أراضي الضفة والقطاع لذلك عمدت إسرائيل إلى استخدام الاستيطان في استهدافات متنوّعة ومتعدّدة وقامت ببناء الجدار حول المدن الفلسطينية، هذا وتم إنشاء ما يقارب من 33 كيلومترا من غلاف القدس في الشمال، أربع كيلومترات تبدأ من حاجز قلنديا حتى مخيم "عوفر" العسكري في منطقة رام الله، ووفقا لشبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية (PENGON) فإن جدار القدس الشمالي يفصل 10 آلاف نسمة من حاملي الهوية المقدسية الذين يعيشون في قرية كفر عقب ومخيم قلنديا للاجئين عن المدينة وروابطهم العائلية والاجتماعية، بالإضافة إلى حرمانهم من الخدمات العامة، وذلك فقط لإعطاء عدد من المستوطنين غير الشرعيين سهولة وحرية في التنقل والحركة من داخل الأراضي المحتلة إلى مستوطناتهم غير الشرعية والتي فاق عددها 250 مستوطنة على الأراضي الفلسطينية، ويبنى طريق دائري يصل المستوطنات المتناثرة بالقدس، في حين يطوق الضواحي الفلسطينية،

كما يسلب 658 دونماً لذات الهدف، فيما يدمر ما يقارب من 40 منزلاً فلسطينياً، تاركين المواطنين المتبقين محبوسين بين الطرق والجدران. (25)

المسار الحالي للجدار الفاصل:

في الثاني عشر من أيلول 2007، كشفت وزارة الدفاع الإسرائيلية على صفحتها الالكترونية المسار الجديد والمعدل للجدار بخلاف المسار السابق الذي أعلنت عنه وزارة الدفاع الإسرائيلية في الثلاثين من نيسان 2006، تغييرات وتعديلات جديدة حيث أظهرت التغيرات الجديدة زيادة في مساحة الأراضي المعزولة خلف الجدار الغربي لتصبح 712,920 ألف دونم أي زيادة قدرها 28.5٪ (157,920 ألف دونم) على ما كانت عليه في العام 2006. كما بين المسار الجديد للجدار زيادة في طوله ليصبح 770 كيلومتر أي بزيادة قدرها 67 كيلومتر (9.5٪) على ما كان عليه في العام 2006. هذا و قد جاءت التغيرات الجديدة في مسار الجدار و مساحة الأراضي المعزولة خلفه في منطقتين, الأولى تقع في جنوب شرق الضفة الغربية في منطقة جنوب غور الأردن بمحاذاة المناطق الطبيعية حيث تم إقرار امتداد للجدار الفاصل من جنوب محافظة الخليل باتجاه الشمال الشرقي و الذي على أثره تم إضافة 53.5 كيلومتر على طول الجدار هناك, عزل على أثرها 153,780 ألف دونم ما بين امتداد الجدار الجديد والخط الأخضر على جانب البحر الميت. كذلك أدت الإضافة الجديدة لمسار الجدار إلى عزل جزء من الحقوق الفلسطينية في منطقة البحر الميت, حيث تم عزل ما مساحته 71 كيلومتر (37٪) من مجموع 194 كيلومتر و هي المساحة الكلية المخصصة للفلسطينيين هناك. و هنا تجدر الإشارة بأن الجيش الإسرائيلي قد قطع الطريق على الفلسطينيين للوصول إلى مناطق البحر الميت في وقت سابق، أما التغير الآخر فقد ظهر في منطقة شمال غرب رام الله حيث تم إضافة مقطع بطول 13.5 كيلومتر ليضم مستوطنتي نيلي و نعله و عزل مساحة إضافية قدرها 4140 دونم(26)

خطورة الجدار وقطف الثمار:

إذا كانت عملية السور الواقي لم تنجح في تحقيق انتصار حاسم فإن المرحلة الجديدة التي افتتحتها ما تزال مستمرة تواصل إسرائيل خلالها ملاحقة أهدافها على محورين العسكري الأمني أولاً والسياسي ثانياً. فعلى الصعيد العسكري الأمني يواصل جيش الاحتلال استباحة المناطق بتوغلات متكررة تهدف إلى اعتقال أو تصفية كوادر المقاومة الفلسطينية ومواصلة تدمير ركائزها أو إلى مجرد إثبات الحضور وتأكيداً لما أعلنه قادة الجيش بشأن التعامل مع مناطق أ كما لو كانت مناطق ب أي توالي المسؤولية الأمنية المباشرة في جميع المناطق الفلسطينية دون اكتراث لترتيبات اتفاقية أوسلو2، 1995/9/28 التي أدخلت التقسيمات الثلاثة المعروفة أ، ب، ج على المناطق الفلسطينية ضمن تقاسم وظيفي أمني مدني بين السلطة الفلسطينية وقوات الاحتلال وما تزال خطة اجتياح مناطق في قطاع غزة بانتظار توفر الشروط الملائمة لوضعها موضع التنفيذ في قواعد اللعبة على هذا الصعيد، ولكن ألأخطر هنا هو محاولة قطف الثمار السياسية للعدوان وهي محاولة منسقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل يجري العمل باتجاهين الأول والأكثر إلحاحاً هو إعادة هيكلة السلطة بعد أن تم تفكيك بنائها بقوة الآلة العسكرية والإسرائيلية وفق صيغة تجعلها أكثر طواعية للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية والثاني هو الإعداد لمؤتمر إقليمي دولي لترسيم وقوننة الوقائع الجديدة على الأرض، والناجمة عن العدوان وتوظيفها لإعادة رسم معالم التسوية السياسية.(27) رغم أنه تعدي واضح على الأراضي الفلسطينية، بالتالي يعتبر أخطر مخططات الضم في الأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، ووفقا لما ذكرته هيئة التنسيق الفلسطينية الموحدة للدفاع عن الأراضي ومواجهة الاستيطان والضم في شهر يوليو/ تموز 2003 فإن إسرائيل ضمت الأراضي الفلسطينية الأكثر خصوبة والغنية بالماء في الضفة والمرتفعة لتتخذها مواقع إستراتيجية.(28)

تعزيز الديمغرافية اليهودية على حساب السكان الفلسطينيين : وهو شعار رفع منذ بداية الهجرة اليهودية الأولى وجاء على لسان الجنرالات الإسرائيليين مثل زئيفي زعيم حركة موليدت عندما قال: "إن علينا ألا نخجل من تحقيق فكرة الترحيل (الترانسفير) لسائر السكان غير اليهود"، واليوم أنا جئت

أحثكم على تطبيق ما أوصيت به المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة منذ المؤتمر الصهيوني الأول في بازل في سويسرا عام 1897م ، لقد سبقني دافيد بن غوريون في تنفيذ المهمة التي أوكلت له" فأمر رجاله بعدم التردد بإنجازها، فشرعوا بها في اللد والرملة والنقب وفي الجليل)، أيضاً مئير كهانا زعيم حركة كاخ السابق ، فقد أكد هو الآخر ما قاله هذا المسؤول الصهيوني الكبير بقوله : "وهكذا يبدو أن نزوح الفلسطينيين العارم الذي تم بالقوة والإكراه هو نتيجة حتمية لتنفيذ الهدف الصهيوني الذي صاغ "حاييم وايزمن" شعاره تحت عنوان الاستيلاء على البلاد) (29).... من هذا التحليل فإننا نستشف أهداف سياسية هذه الخطة الشارونية، فالجدار يشكل حلقة جديدة من حلقات العدوان على الشعب الفلسطيني، إذ يفاقم معاناتهم، ويزيد من ظروف الحصار قسوة، وينعكس بصورة سلبية على الحياة اليومية لمئات الآلاف من الفلسطينيين، ويحولهم إلى أسرى في معازل وكانتونات، يحتاج سكانها إلى تصاريح أمنية وإدارية صهيونية للخروج منها أو الدخول إليها، وذلك تمهيداً لمصادرة الأراضي " هجرة سياسية لسكان" ، وذلك بعد تدمير ممتلكاتهم ودفيئاتهم الزراعية، وتجريف مزروعاتهم وقطع الأشجار المثمرة، ....الخ، والحيلولة دون وصول أهلها إليها، تمهيداً لمصادرتها نهائيا، فمثلاً المرحلة الأولى لبناء السور في شمال غربي الضفة (جنين، طولكرم، وقلقيلية)، تبين أن 15 قرية – بما فيها نحو 14 ألفاً من السكان – وجدوا أنفسهم بين السور والخط الأخضر، وحسب التقديرات فان 15 قرية أخرى في هذه المناطق ويسكنها 140 ألف مواطن فلسطيني، يتم إحاطتها بسور الفصل من ثلاثة اتجاهات: هذه القرى الثلاثون متوقع لها شروط عزل قاسية جداً.

وسائل إسرائيل في سلب الأراضي الفلسطينية وإلحاقها إلى الجدار الفصل

تشكل المستوطنات المجاورة للخط الأخضر والتي هدفها القضم والضم, أي إلحاق الأراضي المتموضعة عليها هذه المجموعة, بأراضي إسرائيل وبالتالي تقدّم الخط الأخضر باتجاه الشرق من خلال بناء الجدار وضم هذه المستوطنات داخلها. ويكون غالب هذا البناء محيط بالمدن الفلسطينية الرئيسية المتدة, وهدفها التحكّم الأمني بالمجمّعات السكّانية الفلسطينية الرئيسية. أيضاً جاء بناء الجدار وفق المستوطنات المتموضعة على خط تقاسم المياه, أي في أعالي الضفة, وهدفها كـ"موقع استراتيجي" أمني بمعنى أن دور هذه المستوطنات هو منع المدن الفلسطينية من استغلال مواضعها المشرفة على السهل الساحلي حيث تتمركز الأنشطة الإسرائيلية الأكثر حيوية. ولهذا أمتد بناء الجدار والاستيطان على طول نهر الأردن والهدف جيواستراتيجي عسكري وأمني. كما القدس والخليل ومحيطهما, بغرض التهويد والضم لكل موروث فكري وديني وعقائدي تاريخي، وإفراغهما من سكانهما الأصليين ومحاصرة (النمو الديمغرافي). وهذا يتيح لإسرائيل المزيد من الوقت للمناورة في الحل النهائي ويدخل المفاوض الفلسطيني في جزئيات ومتاهات جديدة خاصة اتجاه القدس. وبذلك تنكشف الإستراتيجية الإسرائيلية من وراء بناء الجدار، فمثلاً: غلاف القدس الذي يمضي عليه عشرات السنين، فما زالت القدس الشرقية عربية، لذا يرون أنه يجب التخلص من العرب فيها لتوسيع السيطرة الجغرافية للمستوطنين وعدم إبقائها في القدس الغربية، أيضا تحويل القدس إلى عاصمة في قلب الدولة العبرية بعد أن بقيت حتى فترة قريبة مهمشة باعتبارها نهاية الحدود، وتسعى إسرائيل إلى توسيع الممر بين الساحل والغور وضم المستوطنات خارج حدود القدس إليها، وعندما يتم تشكيل الممر وعرضه بين 15–20كم ستفصل شمال الضفة عن جنوبها بشكل كامل.(30)

الأبعاد الجيوسياسية والديمغرافية لجدار الفصل على الفلسطينيين

يعتبر البعد الديمغرافي هو البعد الجيوبولتيكيي الذي يجسد الانعزال الجيوديموغرافي في:

1- على قضايا الوضع النهائي "الناحية الجيوسياسية"/ فمن شأن هذه التغيرات التي رسمها بناء الجدار العازل على خريطة الضفة الغربية في خلق واقعاً جديداً على الكيان الجغرافي سيؤدي بشكل مباشر على قضايا الوضع النهائي المتمثلة في القدس والحدود والمياه والمستوطنات، بالتالي بناءه يعد حلاً مرضيا لعدد كبير من المستوطنين إذ سيؤدي إلى ضم 57 مستوطنة من مستوطنات الضفة الغربية و 303 ألف مستوطن إلى إسرائيل، وتعد هذه المستوطنات من المستوطنات الكبيرة التي من المزمع التوصل إلى تسوية بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي .

2- على حياة السكان الفلسطينيين "الناحية الديمغرافية والعقائدية"/لأن بناء الجدار يقوم على دواعي (جيواستراتيجية وجيوسياسة) وليس أمنيةً، بالدليل أنه يمر بأراضي الضفة الغربية مما يعني أنه سيؤثر على الحياة 210000 فلسطيني يسكنون 67 قرية ومدينة بالضفة الغربية حيث أن "13 تجمعا سكانيا يسكنه 11700 فلسطيني سيجدون أنفسهم سجناء في المنطقة ما بين الخط الأخضر و الجدار العازل لأن الجدار الفاصل يؤثر على:-

*حرية العبادة لدى الفلسطينيين، فمنذ حصار أعوام 2002-2003 وسياسة الإغلاق في السنوات العشر الماضية مستمرة بمنع المسلمون والمسيحيون من الوصول إلى أماكن عبادتهم مثلما يحدث في القدس حيث أن الأقلية من الفلسطينيين فقط يستطيعون الوصول إلى الأماكن المقدسة مثل المسجد الأقصى والحرم الخليلي وكنسية القيامة بسبب الجدار الفاصل الذي يمنع الأهالي الفلسطينيين من الوصول إلى المدينة والأماكن المقدسة.

* إرهاق السكان بحواجز وجدران مزدوجة، لتشكل عمقا للجدار العازل الفاصل مما يخلق منطقة حزام أمني الأمر الذي سيجعل من 19 تجمعاً سكانياً يسكنه 128,500 فلسطيني محاصرين في مناطق وبؤر معزولة.

* سيشكل الجدار عامل إعاقة لحرية حركة المواطنين الفلسطينيين وقدرتهم على الوصول إلى حقولهم أو الانتقال إلى القرى والمدن الفلسطينية الأخرى لتسويق بضائعهم ومزروعاتهم ومنتجاتهم ومعاملتهم الحياتية.

* سيؤدي بناء الجدار العازل إلى الفصل بين 36 تجمعا سكانياً شرق الجدار يسكنه 72,200 فلسطيني وبين حقولهم وأرضهم الزراعية التي تقع غرب الجدار العازل، كما تهدد إقامة الجدار بضياع الاستثمارات الحالية، وتحويل هذه المناطق إلى مناطق منكوبة اقتصادياً، والإضرار بحياة الأهالي وقد انتقل الكثيرون ممن أصبحوا غير قادرين على دفع إيجار شققهم، للإقامة عند أقاربهم. * إنشاء الجدار العازل سيعيق وصول سكان المناطق الفلسطينية الريفية إلى المستشفيات في مدن طولكرم وقلقيلية والقدس الشرفية لأن هذه المدن ستصبح معزولة عن باقي الضفة. * تأثر نظام التعليم الفلسطيني، جراء هذا الجدار العازل الذي سيمنع المدرسين والتلاميذ من الوصول إلى مدارسهم خاصة وأن المعلمين يصلون من خارج هذه القرى، فسيجد حوالي 14,000 فلسطيني من 17 تجمع سكاني أنفسهم محاصرين بين الجدار العازل و الخط الأخضر وحوالي 20,000 فلسطيني في الشمال من حوالي 3175 عائلة سيجدون أنفسهم في شرق الجدار بينما أرضهم الزراعية تقع إلى الغرب من هذا الجدار.

* الجدار في حال إكمال بنائه سيلحق الضرر بـ 170 أ لف طالب في 320 مدرسة سيكونون خارج الجدار فيما سيرتاد أكثر من نصفهم مدارس داخل الجدار، خاصة في المرحلة الأساسية العليا، فعلى سبيل المثال هناك 150 مدرسا و650 طالبا في طولكرم وحدها يجدون حاليا صعوبة في الوصول إلى مدارسهم، وهناك توقعات بأن تتضاعف النسبة مع اكتمال الجدار.(31) وأخيراً فقد كان شارون قبل رحيله عن الحياة السياسية قريباً جداً من تحقيق هدفه بإزالة (النمو الديمغرافي) العربي في عام 1948م

بطرد مئات ألاف الفلسطينيين وتطورت رغبته بالمبادرة لتحقيق خطته لإزالة التهديد الديمغرافي بالتالي أنسحب من غزة مما أدى إلى التخلص من مليون ونصف المليون فلسطيني من المعادلة الديمغرافية وجدار الفصل يمهد الطريق للتخلص من مئات ألاف الفلسطينيين أيضاً.

3- على الاقتصاد والبيئة الفلسطينية/ لم يأبه شارون ما سيتركه مشروعه ألاستيلائي من تداعيات خطيرة على مستقبل السكان الفلسطينيين، فتلقى التمويل الأمريكي ببناء الجدار الذي يحتاج إلى 9 مليار دولار، ملحقاً الأضرار الفادحة بشتى القطاعات الفلسطينية الزراعية، الاجتماعية والاقتصادية التي تشير إلى أن 2438 مبنى أصبح داخل الجدار لحوالي 1248 أسرة منهم 1119 أسرة في محافظة طولكرم يبلغ عدد أفرادها 42097 فرد ، منهم 20498 من الذكور ، و21689 من الإناث ، وهذا يعني فقد أن مصدر الرزق وفقدان الوظائف حيث فقد حوالي 6.500 وظيفة بسبب تقييد الحركة و الإغلاقات الإسرائيلية ومنع المواطنين خاصة في محافظة طولكرم خلال المرحلة الأولى من الجدار ليرتفع معدل البطالة من 18٪ عام 2000 إلى 78٪ في ربيع 2003. أيضاً هناك 37٪ من هذه القرى تعتمد على الزراعة أصبحت من دون مصدر اقتصادي وبذلك تفقد 50٪ من الأراضي المروية و12 كم من شبكات الري تم تدميرها بالإضافة إلى تجريف 5.7٪ من الأراضي الزراعية المروية تمت خسارتها قبل جني المزارعين للمحصول والاستفادة منه . كما أنها قامت بإتباع سياسة منهجية تحول دون النمو والاستقلال الاقتصادي، وعلى المدى القريب تسعى هذه السياسة إلى تحويل الفلسطينيين إلى عمال غير شرعيين في المناطق الصناعية القائمة أو المقرر إقامتها على الجانب الشرقي من الجدار، وقد تم نقل المصانع المسببة للتلوث إلى الجانب الفلسطيني من الجدار، وسوف تقل تكاليف الإنتاج بالنسبة للشركات الإسرائيلية، التي ستستفيد من كثرة العمال الفلسطينيين الذين لم يترك الاحتلال أمامهم خياراً آخر لكسب الرزق(32). فالهدف بعيد المدى لهذه السياسة ويرتكز على الترحيل والضم وتجريف الأراضي الزراعية وتقييد حرية حركة الموطنين مما تؤدى إلى خسارة 6,500 وظيفة وكذلك تدمير صناعة زيت الزيتون بعد أن كانت هذه المنطقة تنتج 22,000 طن من زيت الزيتون كل موسم وكذلك سيتأثر إنتاج هذه المنطقة

الذي كان يصل 50 طن من الفاكهة و1000,000 طن من الخضراوات كما ستمنع حوالي 10.000 من الماشية من الوصول إلى المراعي التي تقع غرب الجدار العازل، ولا ننسى أن الضفة الغربية تحتوي على أجود وأوفر مخزون مياه جوفية، حيث أن أرضها صخرية لا تسمح بتسرب المياه، كما أن بعدها النسبي عن البحر ساعد على ارتفاع درجة المياه التي لا تتأثر بملوحة البحر، وبإقامة الجدار فإنه سيؤثر على البيئة ومصادر المياه حيث تسيطر إسرائيل على 50 بئراً من المياه خلف الجدار وبذلك يفقد الأهالي 7 ملايين كيلو متر مكعب من المياه والتي تشكل 30٪ من مجموع ما يتم استهلاكه فلسطينيا من الحوض الغربي كما ستفقد الضفة الغربية 200 مليون متر مكعب مياه من نهر الأردن إذا تم إقامة هذا الجدار في الجهة الشرقية وذلك وفق ما يسمى بخطة جونستون ، بالتالي فإن الجدار يضم إلى دولة الاحتلال حوالي 95٪ من المياه التي تتواجد في الحوض المائي الغربي ومقدارها 362 مليون متر مكعب، *والخشية أن تقوم إسرائيل باستنزاف هذا المخزون الجوفي بعد أن أعلنت وقف ضخها من بحيرة طبريا التي تعد المخزون الاستراتيجي لها نتيجة تدني منسوب المياه فيها هذا العام.* وتستمر هذه المأساة فطالت أيضاً المزارعين، ومربي المواشي بمنعهم من استغلال الأراضي والجبال ومنع دخول باعتبارها منطقة عسكرية مغلقة من ضمنها أراضي سهل مرج ابن عامر، كذلك حرمان مئات إلا لساكنيها فقط وكل من يدخلها يتم التعامل معه على أساس انه داخل منطقة الـ 48 مما يشكل معاناة كبيرة للمواطنين، عدا عن مكوث جيش الاحتلال بشكل دائم في هذه القرى وفرض منع التجول بشكل يومي، وحرمان آلاف العمال الفلسطينيين من عبور الخط الأخضر للحصول على لقمة العيش إلا من خلال بوابات أقامتها السلطات الإسرائيلية على الجدار، فالمساس بقطاع الزراعة قد يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والى تدهور حالة العديد من العائلات الفلسطينية ودفعها إلى خط الفقر.(33) ، وهذه الخطط بالطبع ستؤدي إلى إحكام سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، ووضع حد نهائي لحلمهم بالاستقلال والهوية، وسوف يتم خنق التوسع الديمجرافي الفلسطيني، بحيث لا يهدد بعد ذلك الهوية اليهودية للدولة الصهيونية، وسوف يفضل كثير من الفلسطينيين الهجرة "هجرة سكانية" للبحث عن

حياة أفضل، وبمعنى آخر، فإن إسرائيل تفرض واقعاً يتمثل في إقامة نظام عبودية وفصل عنصري أسوأ ألف مرة من النظام في جنوب أفريقيا، ويبدو أن المحكمة الدولية كانت متنبهة في قرارها الصادر ضد الجدار إلى هذا الوضع، وغني عن البيان أن السؤال الرئيسي هو كيف يمكن تطبيق هذا القرار، وإجبار إسرائيل على تنفيذه. (34)

وبهذا يكون الجدار عمل على الحد من النمو السكاني (النمو الديمغرافي) وفرض "هجرة سكانية" منها الطوعية إلى الخارج، خاصة الأردن، دون ضجة إعلامية، وكذلك ربط الكانتونات الفلسطينية بالأردن على اعتبار عمان هي العاصمة الفلسطينية وليس القدس، ومن الناحية الاقتصادية، وحرمان الكانتونات من النمو الاقتصادي على أن يكون ذلك أيضا في الأردن كوطن بديل, وكذلك إنهاء قضية اللاجئين على اعتبار أن الأردن عبارة عن تجمع للفلسطينيين وتتجلي الآثار السلبية المترتبة على إقامة الجدار في تهجير السكان في مدينة القدس حيث تسبب الجدار في تخفيض عدد السكان العرب داخل المدينة والحفاظ على ما تسميه بالتوازن الديمغرافي، وهذا ما أكدت عليه "جيسيكا مونتل" المديرة العامة لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسليم". (35) كما اقترح سوفير تبني إستراتيجية قومية تقوم على الانفصال الأحادي عن الفلسطينيين والمناطق الجغرافية التي تحت سيطرتهم وإلا ستختفي إسرائيل بهويتها اليهودية – الصهيونية خلال جيل أو جيلين ، بالتالي أوصت وثيقة هرتسيليا إلى وجوب زيادة فعاليات الهجرة وتشجيعها في إطار الإستراتيجية الديمغرافية الشاملة. *وتجدر الإشارة أن هناك مفاوضات في هذه الأثناء تجري من أجل قيام كيانية فلسطينية متحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية وأسمها المملكة الأردنية الفلسطينية الهاشمية. وقد وجدت ترحاب من جميع الأطراف المعنية الملك الأردني وإسرائيل والفلسطينيين.*

الحجج الإسرائيلية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من أجل إقامة الجدار

بلا جدال أن وجود الفلسطينيين داخل الجدار يتعارض مع إستراتيجية الاستيطان ومنهجيته التي تتبنى شعار "أرض أكثر وعرب أقل"، وهو في صميم وعقيدة الفكر الصهيوني الذي ينادي بيهودية الدولة، كما أن فكرة الجدار قديمة تم تداولها في الحكومات السابقة، وهو نتاج تطورات وأهداف أمنية وسياسية، وعقائدية أي أن الجدار يأتي تكريساً للصراع الثنائي ولكن بوتيرة أكثر تكثيفاً ويحمل في باطنه التعامل مع الواقع الإنتربولوجي (التركيب السكاني) للفلسطينيين، فالمنطقة تشهد هجمة إسرائيلية شرسة، من حملات المصادرة والتهويد، والمزيد من الطرق الالتفافية والأسلاك الشائكة، والمستعمرات اليهودية، بالتالي يعمل الجدار على: (35)

1- توفير عمق استراتيجي اتجاه نقطة السهل الساحلي على البحر المتوسط الذي يمثل نقطة ضعف أمنية بالنسبة لإسرائيل لتمركز الكثافة السكانية ومعظم المنشآت الحيوية، رغم أنة يمثل 16٪ من مساحة إسرائيل.

2- الاستيلاء على أجود وأوفر مخزون مياه جوفية في الضفة الغربية، ذات الأرض الصخرية التي لا تسمح بتسرب المياه، كما أن بعدها النسبي عن البحر ساعد على ارتفاع درجة نقاط المياه التي لا تتأثر بملوحة البحر، في حالات عديدة يجري بناء الجدار بجوار مبان سكنية، لمنع الفلسطينيين من أي توسّع في المستقبل. فضلا عن مصادرة معظم الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع ومصادرة موارد المياه. ونتيجة لذلك فإن 5٪ فقط من المياه ستظل تحت أيدي الفلسطينيين، الأمر الذي سيقضي تماماً على الزراعة الفلسطينية. وستكون النتيجة أن يضطر قطاع الزراعة الفلسطيني للتخلي عن العمل الزراعي وعن الاستقلالية الاقتصادية المترتبة على ذلك، والانخراط في سوق العمل.(36)

3- تأمين الحدود سواء كانت الحدود الشرقية لمنع التواصل عبر الحدود المشتركة بين الفلسطينيين والأردنيين أو حماية حدود الخط الأخضر الذي تقع داخلة المدن الإسرائيلية ذات الكثافة السكانية العالية، لأن الدروس المستقاة من الجغرافيا الأمنية والعسكرية كما التوراتية والمعطيات الجيوستراتيجية،

أثبتت هشاشة المنطقة الأمنية المحاذية إلى طولكرم وقلقيلية التي يسهل اختراق حدودها وصولاً إلى عمق دولة الكيان والمعروفة بـ"بعنق الزجاجة" والتي من خلالها يمكن فصل إسرائيل شمالها عن جنوبها، وهي الخطة التي وضعتها الجيوش العربية خلال حربها مع إسرائيل، هذا بالإضافة إلى وجود مناطق المرتفعات التي تتموضع على متونها مدن الضفّة الغربية.

4- تحقيق المكاسب السياسية من خلال مقايضة ومساومة المفاوض الفلسطيني بالمستوطنات وبقضايا اللاجئين أو الحدود في المفاوضات الوضع النهائي . ومن الواضح أن ما قامت إسرائيل خلال المرحلة "ب" من عملية الجدار والتي كانت مرحلتها "أ" تمركزت على اجتياح مناطق السلطة، ثم المرحلة الثانية بإقامة أسوار بالأمر الواقع للمستوطنات تكون – بحسب السياسة الإسرائيلية – هي خارطة وحدود أي تسوية نهائية للصراع، وتكون أيضاً تطبيق لمشروع النجوم السبعة" الاستيطاني الذي أطلقه شارون عام 1993م إبان توليه منصب وزير المالية (37)

5- المشروع يرسم ويحدد حدود القدس الموسعة التي ترغب إسرائيل في إخضاعها لسيطرتها من جانب واحد دون مراعاة لأية قواعد أو اتفاقات أو ضرورات.

6- عزل المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عن مدينة القدس وضواحيها وقراها وتمزيق الوحدة الجغرافية للأرض، وخلق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا تحصى بين المقدسيين وغيرهم من الفلسطينيين، فتدنى معدل النمو، وازدادت نسبة البطالة، وارتفع خط الفقر، وانعدم التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية، "الانتقال الديمغرافي" الأمر الذي بات يهدد بانفجار كبير في المنطقة خصوصاً في ظل المماطلات الإسرائيلية في تنفيذ استحقاقات اتفاقيات السلام والهجمة الشرسة بحق السكان المقدسيين في هذه الأثناء بعد صعود تنظيم أحرار الجليل ومشاركة المقدسيين في عمليات استشهادية في الأشهر الأخيرة.(38)

7- إن استكمال هذا الجدار سيقسم الشمال عن الوسط عن الجنوب، ويجعل الضفة الغربية لا تمثل سوى كنتونات منعزلة، و سيؤثر على شكل الدولة الفلسطينية المنتظرة، التي حمتها الاتفاقيات والقوانين الدولية والخطط الهادفة لتسوية الصراع والتي كان آخرها خطة خريطة الطريق "رؤية الرئيس بوش".

8- إن خطورة الجدار الفاصل، تكمن في ما سيخلفه من عمليات طرد وهجرة قسرية داخلية في نطاق الضفة الغربية، تمهيداً للترانسفير في سياق "الوطن البديل"، وتوفير فرصة لمزيد من مصادرة الأراضي والاستيطان وتزايد عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وربما كان هذا هو الغرض الحقيقي من بناء الجدار، فلو كان الهدف منه أمنياً لاكتفوا ببنائه على طول الخط الأخضر.

9- وفي تقرير صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أعلن فيه أن المناطق المبنية بها الجدار، يواجه الفلسطينيين فيها مصاعب اقتصادية من جراء تقييد حرية تنقلهم أو منعهم من الوصول إلى أراضيهم لزراعتها أو لرعي الماشية أو لأسباب معيشية، كما يؤدي الجدار إلى تفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية ويعزل السكان عن شبكات الدعم الاجتماعي، وكشف التقرير أن إصلاح الضرر الناتج عن تدمير الأراضي والممتلكات بسبب بناء الجدار سيتطلب أعواماً كثيرة لتعويضه وسيؤدي إلى إعاقة التنمية الفلسطينية، وأفاد أنه لم تصدر لغاية ألآن أية دراسة عن الحكومة الإسرائيلية لتقييم أثار الجدار على حياة الفلسطينيين لكن حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 30 حزيران من عام 2004م في قضية بيت سوريك على أنه يجب ألأخذ بعين الاعتبار حقوق واحتياجات ومصالح السكان المحليين عند رسم مسار الجدار.(39) لذلك تسعى إسرائيل إلى التنكر من القوانين والمواثيق الدولية ولكل قرارات الأمم المتحدة التي لا تجيز احتلال أرض الغير بالقوة المسلحة.

أهداف جيوسياسية وديمغرافية للجدار:

* تكريس الأهداف والمضامين الإستراتيجية الاستيطانية للمشروع الصهيوني على كامل الكيان الجغرافي لفلسطين. * تكريس السيطرة الإستراتيجية الإسرائيلية الشاملة على كامل المنطقة الواقعة بين البحر والنهر.

* إنهاء كافة المطالب والطموحات الوطنية الاستقلالية الفلسطينية، وإنهاء النزاع استنادا إلى هذه الخريطة الاستيطانية، يستسلم الفلسطينيون خلالها حسب مخططه استسلامي كامل لآلة الحرب والاجتياحات والدم والدمار الإسرائيلية. * إرساء وفرض المحددات الجغرافية والسياسية لـ "اتفاق انتقالي طويل الأمد" حمله شارون في جعبته من سنوات طويلة، ويواصله أولمرت بعده، وذلك باعتراف الشرعيات المطلوبة له وهي الفلسطينية والعربية والدولية.(40) * محاصرة وعزل من تبقى من الشعب العربي الفلسطيني في فلسطين وفصلهم خارجيا بانتزاعهم من جسمهم وعمقهم العربي، وفصلهم داخليا أيضا عن بعضهم البعض، الضفة والقطاع مثلا عن فلسطين1948، والضفة عن القطاع، إضافة إلى تقطيع أوصال جسم الضفة بواسطة الكتل الاستيطانية والجدران الأساسية والالتفافية، وعدم إتاحة أي تواصل بين هذه المناطق، إلا عبر عدد قليل من الجسور والأنفاق والطرق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية لأن العنصر الديمغرافي يعد أحد أعمدة المشروع الصهيوني وبقاء الفلسطينيين في أرضهم هي مشكلة الديموغرافية في استيعابهم داخل الدولة اليهودية.

الظروف المحلية والدولية التي ساعدت على إقامة الجدار

1- ظروف الشعب الفلسطيني المنهكة بفعل الممارسات العسكرية الإسرائيلية على كافة الصعد، فأصبح يلعق جراحه ويدفن شهداءه يومياً بالعشرات، إضافة إلى تردي وضعه الاقتصادي، أصبح المواطن الفلسطيني يفكّر كيف سيجلب قوت أبناءه. 2- إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية أثناء انتفاضة الأقصى، فيما يلقي الاحتلال التبعة على كاهلها لتبرير ارتكاب جرائمه، وإشغالها في أتون وصراعات داخلية مع القوى الفلسطينية المتناحرة.

3- تركيز الدول المانحة على الحاجات الإنسانية والمعيشية، وبذلك توجه المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية كافة جهودها لتوفير هذه الاحتياجات. 4- توفر المناخ الدولي المؤيد والمساند للسياسة الإسرائيلية.

الردود المحلية والإقليمية والدولية السياسية نحو إقامة الجدار :

1- الموقف الفلسطيني:

بلا شك هناك إجماع فلسطيني شامل "سلطة وفصائل وشعب" على رفض بناء الجدار والعمل على مقاومته والتصدي له ولآثاره السلبية على الأرض والإنسان الفلسطيني وما مسيرات ومظاهرات نعلين وبلعين الأسبوعية إلا تعبير فلسطيني يرفض الجدار، وصلت برفع دعاوى في المحاكم الإسرائيلية، وتقدر عددها إلى 400 دعوى لوقف بناء الجدار، من أصحاب وملاك الأراضي المصادرة، بينما ينبع موقف السلطة من كون الجدار لا يلتزم بخط الرابع من حزيران 1967م، ومن ثم يفرض واقعاً يتجاوز قرار 242، ويكرس وقائع جديدة على الأرض تحول دون قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً في الضفة والقطاع، وبذلك يكون الجدار آخر مسمار في نعش عملية التسوية السياسية، التي اعتمدتها السلطة برنامجاً لها، وقد حاولت السلطة العمل مع الإدارة الأمريكية للحيلولة دون تنفيذه، ولكن دون جدوى فجرت بعض التعديلات عليه، كانت السلطة الفلسطينية هي الجهة الأولى التي رفضت إقامة الجدار الذي وصفه الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بأنه (يشكل اعتداءً فظيعاً) و(انه من فعل العنصرية الصهيونية والعقل العنصري)، أما الوزير الفلسطيني صائب عريقات فيرى أن (إقامة الجدار الفاصل يحول الضفة إلى كانتونات منفصلة وفق برنامج شارون لإقامة دولة فلسطينية على 42٪ من مساحتها دون تواصل جغرافي). ولهذا أطلق الفلسطينيون عليه اسم (جدار الفصل العنصري) ولذلك يخشون من أن يتحول إلى حدود دولية تحت الأمر الواقع de facto border وبخاصة في حالة تعثر عملية السلام والمفاوضات الرامية لإيجاد حل نهائي للصراع، وتوغل السور في الأراضي الفلسطينية سوف يقضم أراضيهم ويضمها إلى إسرائيلde facto annexation ويفصل المزارعين عن حقولهم وأراضيهم ويعزل الناس الذين يقيمون بين السور والخط الأخضر. بالتالي الفلسطينيون يعلمون جيداً أن الهدف الأساسي من وراء بناء الجدار هو فرض أمر واقع جديد، يحد من إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967 أمراً مستحيلاً، فضلاً عن انه يبتلع آلاف الهكتارات من أراضيهم ويقطع أوصالها. وله تأثيرات خطيرة على الكيان الجغرافي والديموغرافي الفلسطيني، وقد وصف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تيسير

خالد الجدار بكونه أخطر مراحل المشروع الاستيطاني في أراضي الضفة الغربية. حيث سيترك الجدار 236 ألف مستوطن يقيمون في 155 مستوطنة على أراضي الضفة.(42)

2- الموقف العربي:

الموقف العربي إزاء موضوع الجدار هو نفس المعيار إزاء جرائم الاحتلال المستمرة، وهو موقف يتسم عادة بالضعف وعدم التأثير لأنه إعلامياً، وقد فشلت المجموعة العربية في تمرير عدة قرارات في مجلس الأمن يدين الجدار والاستيطان ويطالب حكومة الاحتلال بوقف بنائه بفعل الفيتو الأمريكي، وتوجهت تلك المجموعة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتوافقت مع الاتحاد الأوروبي على قرار غير ملزم من الجمعية العمومية، وذلك بعد دفع ثمن سياسي يتمثل في إدانة المقاومة باعتبارها إرهاباً والذي فرضته أطراف دولية وأوروبية، بينما اقتصر الموقف الشعبي العربي على مظاهرة يتيمة جرت في الجامع الأزهر.

3- الموقف "الإسرائيلي":

الموقف الإسرائيلي متغير، فبعد أن وافقت الحكومة الإسرائيلية على البدء في مشروع الجدار الفاصل ، بدأت المواقف في الشارع الإسرائيلي تظهر بين معارض ومؤيد ولا مبالي، وعندما شرعت الحكومة الإسرائيلية بإقامة الجدار الفاصل قامت بعض معسكرات السلام مثل حركة ميرتس وحمائم حزب العمل بمعارضته ، حيث وصفه يوسي بيلين بأنه مضيعة للوقت والأموال، وظهرت معارضة اليمين الإسرائيلي المتطرف للجدار الفاصل ومن بينهم زعيم حزب المفدال الجنرال احتياط إيفي إيتام وأوساط يمينية أخرى، والسبب في معارضتهم للجدار لأنهم يروا أن إقامة الجدار تعني العودة إلى حدود 67 وإقامة حدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية. ولعل الكثير من معالم الرؤية الصهيونية اتضحت من خلال استعراض المعلومات المتعلقة بالجدار وتأثيراتها على الشعب الفلسطيني، ولتحديد هذه الرؤية لا بد من استعراض الأبعاد التالية:

* البعد السياسي: كان هاجس اليمين الصهيوني دائماً أن يشكل الجدار الفاصل حدوداً سياسية تؤدي إلى عودة حدود الكيان إلى حدود الرابع من حزيران 1967م، وكذلك خشية المستوطنين من تفكيك المستوطنات أو إبقائها خارج السور، ومن ثم تبقى دون ضم إلى الكيان الصهيوني، ولكن المخطط الجاري حالياً يتجاوز هذه المخاوف، ويعمل على تنفيذ خطة شارون الماضية للمعازل (البنتوستانات) والتي طرحها في لقائه مع رئيس وزراء ايطاليا عام 1997م، والتي تمثل رؤيته للحل السياسي القائم على دولة فلسطينية على 42٪ من مساحة الضفة الغربية، ومن ثم فإن مخطط الجدار يفرض واقعاً سياسياً، ويضمن احتفاظ الكيان بالسيادة على غور الأردن حسب خطة أيلون التي عرضت قبل ثلاثين سنة تقريباً.(43)، هذه الرؤية تعني في جوهرها فرض الأمر الواقع وإنهاء ما تبقى من احتمالات التسوية في المستقبل، مما يحول دون قيام دولة فلسطينية إلا إذا كانت بمواصفات رؤية شارون واولمرت.

* البعد الأيدلوجي والنفسي: والذي عبر عنه باراك في شعاره الانتخابي "نحن هنا وهم هناك" وكأن ما يجري لا يعدو كونه عملية خداع للذات الصهيونية، فعملية نفي الشعب الفلسطيني من مدى الرؤية – عبر الجدار – سيؤدي إلى نفيه عملياً، وانتهاء الصراع بين الطرفين.

* البعد الديمغرافي (السكاني): اعتمدت رؤية اليسار خاصة حزب العمل على المعطيات الديمغرافية، والسعي إلى تكريس وجود استمرار الدولة اليهودية بطبيعتها اليهودية العنصرية تلك، لتوفير مظلة ودعم صهيوني داخلي لمشروع الجدار، ويجدر التذكير هنا أن كلاً من سافير وباراك وحاييم رامون وشاحال وبن اليعازر هم من قادة حزب العمل، والذين كانوا خلف فكرة بناء الجدار الفاصل، وبالتالي فإن حزب العمل يعتبر أن الليكود عاد لتنفيذ رؤيتهم للفصل وأنه عملياً يقوم بتنفيذها.(44)

* البعد الأمني: الذريعة الأمنية هي السبب المعلن لبناء الجدار، وبلا شك فان ضربات المقاومة في العمق الصهيوني، وفشل كل الوسائل التي استخدمها العدو لوقف المقاومة، جعلته يبدل أولوياته ويتجه نحو بناء الجدار لتحقيق الهدف الأمني وأهداف أخرى، وهذا الهدف يسعى العدو لتحقيقه من خلال: "وضع حواجز مادية والكترونية وبشرية جديدة في مواجهة المقاومين والاستشهاديين. بالتالي العدو يحاول

استنساخ تجربته مع السياج الفاصل المضروب على قطاع غزة، باعتبارها تجربة ناجحة، حالت دون انطلاق الاستشهاديين من القطاع إلى فلسطين المحتلة عام 1948، والذي يستكمل حالياً على الحدود بين قطاع غزة ومصر مع إسرائيل.

* البعد الاستيطاني: مسار الجدار الفاصل لم تفرضه دواعي أمنية، بقدر ما تشجع عليه الاعتبارات الاستيطانية، لذا حرص الاحتلال على ضم أكبر قدر ممكن من المستوطنات في إطار الجدار، لهذا صار مساره متعرجاً بطريقة تحوي العدد الكبير من المستوطنات، وبما يتيح المجال لمزيد من الاستيطان في المناطق المحصورة بين ثناياه.

* مصادرة الأراضي: تقوم عقيدة الليكود ومن بعده كاديما، وحتى حزب العمل السياسية بقيادة شارون واولمرت وغيرهم، على الاستمرار في احتلال وابتلاع الأرض الفلسطينية، فالأرض لديهم هي جوهر الصراع، ومن ثم فإن مصادرة أكبر قدر من الأرض وضمها فعلياً إلى الكيان الصهيوني، تمهيداً لفرض أمر واقع مستقبلاً، يعد الهدف الرئيس لمسار الجدار بصورته الحالية، حيث صودرت وحوصرت عشرات آلاف الدونمات، بين الجدار والخط الأخضر، كمرحلة أولى نحو المصادرة والضم بعد تفريغها من سكانها عبر إجراءات القهر و الترانسفير.

المواقف الدولية:

- **الاتحاد الأوروبي**: لا يختلف موقفه وتأثيره عن الموقف العربي، ويقتصر على التحذير من عواقب الجدار على التسوية ويقوض فرص إحلال السلام الدولية في المنطقة ،وما يتركه الجدار من معاناة على الشعب الفلسطيني دون أن يترتب على ذلك خطوات عملية عقابية موجهة ضد حكومة شارون .

– **الموقف الأمريكي**: ويسوده التقلب على الدوام، فهم أظهروا تصلبا نسبيا إزاء بناء إسرائيل للجدار العازل، وكانت السياسة الأميركية وقت ذاك لا تزال ترافق حكومة محمود عباس "بالتفاؤل" و"بخارطة الطريق"، وقد وصف الرئيس بوش أثناء لقاء جمعه بعباس في البيت الأبيض في يوليو/ تموز الماضي وصف الجدار "ثعبانا يتلوى في الضفة الغربية"، وقطع وعدا لعباس بإثارة موضوع الجدار مع شارون، ولكن

تدخل بوش لم ينفع، فبعد أيام من لقاء بوش عباس رد شارون من نفس المكان أن إسرائيل مستمرة في بناء الجدار، ولجأت الولايات المتحدة في إطار التزامها بخارطة الطريق للضغط على إسرائيل بسبب سياسة الاستيطان،(45) وعلق باول ساخراً (إن ترسيم الجدار أمر عجيب، هنا مثلاً قرية فلسطينية جميلة لم يعد لها طريق للوصول إلى أراضيها)، محذراً من أن (المرحلة المقبلة لبناء الجدار حول القدس وجنوبها قد تعقِّد الوضع أكثر)، ولكن أمام الإصرار الإسرائيلي، تراجعت أمريكا عن مطالبتها إسرائيل بالتخلي عن الجدار العازل وضرورة إزالته، كما تطالبها الشرعية الدولية، وأصبحت الآن تطالبها فقط بتغيير مساره، كونه يتوغل بعمق في أراضي الضفة الغربية.

– **موقف الأمم المتحدة:** بعد تكثيف الدول العربية مطالبها من موضوع الجدار على مجلس الأمن الدولي، وطالبوه بإصدار قرار يطلب فيه من محكمة العدل الدولية في لاهاي البت في قانونية ذلك الجدار، ولكن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك واستخدمت حق النقض الفيتو للحيلولة دون تبني القرار، لذلك تمت صياغة قرار جديد من قبل الأقطار الأوروبية كحل وسط، وأحيل للجمعية العامة لتبنيه، وتم إقراره في 21 أكتوبر 2003م، حيث أعربت فيه الجمعية العامة عن قلقها من خط سير الجدار الذي تقيمه إسرائيل كقوة احتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها، وخشيتها من أن ذلك سوف يهدد المفاوضات المستقبلية ويجعل من المستحيل تطبيق حل الدولتين ويسبب أيضاً المزيد من المعاناة الإنسانية للفلسطينيين. (46)

– **محكمة العدل الدولية:** فهي طالبت " إسرائيل " بتفكيك الجدار وتعويض الفلسطينيين المتضررين منه ولكن وزير العدل الإسرائيلي تومي لبيد آنذاك أعلن بمنتهى الوضوح والوقاحة:" أن إسرائيل لن تحترم قرار المحكمة الدولية" ، بينما أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك أيضاً سيلفان شالوم " أن الرد الإسرائيلي على قرار محكمة لاهاي سيكون حازما"، في حين كان موشيه كتساف ورئيس إسرائيل الساقط قد سبقهما إلى الرفض قائلا: " أن إسرائيل ترفض قرار محكمة العدل الدولية« مطالبا بـ»تسريع عملية إقامة الجدار"،أما شارون بلدوزرهم فأعلن في حينه أيضا: "أن لا فائدة من تدخل محكمة العدل الدولية

بشأن شرعية الجدار" داعيا أيضا إلى " الإسراع ببناء الجدار"، وكالعادة فإن " إسرائيل " حظيت بالدعم والغطاء والفيتو الأمريكي، فحتى قبل الإعلان عن رأي المحكمة الدولية كانت تل أبيب قد طلبت من واشنطن (استخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار حول الجدار).(47)

الخاتمة:

نستشف من هذه الدراسة المتواضعة مجموعة من الحقائق تبين المخاطر التي تتهدد القضية الفلسطينية ديمغرافياً وجغرافياً و سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وتدق الأجراس عالياً لتنبه الضمائر ولتوقظ النفوس، ولتحشد الطاقات لمواجهة التحديات المفروضة على وحدة أراضينا ومقدساتنا، لا سيما بعد ما أعلنه رئيس وزراء الاحتلال ايهود اولمرت الذي ابلغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن عليه أن ينسى ما وراء الجدار الفاصل ومنطقة الأغوار، وان يفاوض على المناطق المصنفة، أ وب وج (مناطق الضفة الغربية التي تم الاتفاق عليها في اتفاق أوسلو)، وهذا يؤكد على إصرار لدى حكومات الاحتلال المتتالية على مدى الأعوام الماضية على توسيع المستوطنات القائمة وإرساء مستوطنات جديدة فضلاً عن بناء الجدار العازل بين الضفة الغربية وإسرائيل يهدد بتقويض الحل القائم على دولتين فلسطينية وإسرائيلية، وتتطابق الإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل على الأراضي مع رغبة اولمرت في فرض حل يتبلور في كيان سياسي فلسطيني يشمل أكبر عدد من الفلسطينيين على أصغر رقعة من الأرض وفي سبيل تحقيق هذه الرؤية تسعى حكومة اولمرت حالياً لالتهام أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية عن طريق بناء الجدار العزل وتكثيف النشاط الاستيطاني، بهدف جعله الحدود المستقبلية الإسرائيلية وليس الحدود المستقبلية الفلسطينية وذلك لان الجدار الفاصل يزيل صفة الدولة عن الأراضي الفلسطينية، ويجعلها عبارة عن كنتونات يمكن أن يترك للفلسطينيين إدارة شؤونها ، أي أن الموضوع لا يتجاوز شكل من أشكال الحكم الذاتي يهدف الجدار الفاصل ليس بترسيم الحدود فحسب وتعرف بـ"السياسة السكانية"، بل يهدف إلى تقزيم مجال المفاوضات حتى إذا تم التفاوض يوما ما يكون على الأراضي خارج الجدار وبالتالي يمكن أن يكون الكيان الفلسطيني المستقبلي في اقل من 45٪ من مساحة الضفة الغربية، في ظل الحديث عن

كيانيه فلسطينية متحدة مع المملكة الأردنية الهاشمية تحمل مسمى " **المملكة الأردنية الفلسطينية الهاشمية**" والخشية من أن يكون المشروع الوحدوي مقتصراً على الضفة الغربية في ظل حالة الانقسام التشرذم الفلسطيني بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة وسعي إسرائيل إلى تعميق هذا الانقسام.

وأختم الدراسة و لا ندري في كل حال ما إذا كانت هذه المعاني قد حظيت بذهن أصحاب السور، لكن المؤكد لدينا أنهم يراهنون على السور لتحقيق الأمن مع التوسع بإتباع "سياسة سكانية وهجرة سكانية بحق الكيان الجغرافي الفلسطيني"، بينما سيكون للمقاومة الفلسطينية رأياً مخالفاً؛ جوهره أن الأمن لا ينال بهذا الأسلوب الانعزالي، وإنما برد الحقوق إلى أصحابها والتخلي عن عقلية الجيتو العنصرية، وعملية التهجير ألقسري المستمرة ضد الشعب الفلسطيني باعتبار أنهم أشخاص مهجرون داخليا أو لاجئون، كما وتبرز استنتاجات هذه الدراسة الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وبشكل خاص سياسة إسرائيل المتمثلة في إجراءات تفريغ الأرض من أصحابها الشرعيين خشية من النمو السكاني (النمو الديمغرافي)

توصيات يطرحها الباحث لمواجهة الجدار الفصل:

ونحن على أعتاب الذكرى الرابعة لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي ، الذي اعتبرته انجاز عادل وأخلاقي وسياسي أُتخذ لصالح الشعب الفلسطيني، وكشف إسرائيل على حقيقتها كدولة احتلال تنتهك كافة القوانين والمواثيق الدولية، وتلتهم حقوق الفلسطينيين وأملاكهم يدعو البحث إلى :

* تصعيد الاحتجاجات السلمية من أساليب استخدام المرايا لعكس ضوء الشمس في عيون الجنود والمستوطنين الإسرائيليين، أو إحداث ضجيج صاخب بالطرق على الأوعية المنزلية وإطلاق الصفارات لإزعاج سكان المستوطنات المجاورة، إلى وتيرة أعلى من الصمود والمقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الجدار العازل، وأن تبتكر المقاومة أساليب جديدة تحطم أسطورة الجدار الذي يمتدحه الاحتلال، كمشروع يراهن عليه في عقيدته ومنهجه بعد سقوط جدار برلين، فمظاهرات نعلين وصمود أهلنا يمكن أن يكون بشكل

أشمل وأوسع وسيلة ضغط لحمل الاحتلال على وقف بناء الجدار وإزالته، لذلك يجب التركيز على الصورة الإنسانية التي خلفها الجدار في المقام الأول، لدحر الادعاءات الإسرائيلية التي يروج لها في إعلامه التحريضي حول أهمية الجدار كونه أستطاع أن يوقف العمليات الاستشهادية بعرضه صور الضحايا الذين سقطوا خلال هذه الهجمات تاركاً خلفه صورة الأضرار التي لحقت بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والبيئية وفي المياه والطبيعة وفي شتى نواحي الحياة ومحولا العديد من التجمعات السكانية إلى مناطق معزولة عن وحدتها المترابطة جغرافياً .

* الاهتمام "بالبرامج الإعلامية"، باعتبارها وسيلة ضغط فعالة جماهيرياً يمكنها الاستحواذ على مشاعر وقلوب وعقول الجماهير، لاسيما الاهتمام بالجوانب الإنسانية، عبر بث عروض تلفزيونية وثائقية ولوحات فنية إبداعية ترسخ الهوية الوطنية في وسائل الإعلام المختلفة وعلى أرض الجدار أيضاً بالصور والإحصائيات واللغات المتعددة ومنح وسام شرف وطني باعتبارها مهمة وطنية مقدسة للمتسابقين حتى تكتمل الصورة ولتجسد الانعكاسات والأضرار والمخاطر التي خلفها الجدار على الأهالي الفلسطينيين، بالتالي ينكشف زيف هذا الاحتلال الحقيقي الذي يتغنى دائماً بالديمقراطية وبمحافظته على حقوق الإنسان، فيما ممارساته تضحى ذلك.

* يدعو الباحث السلطة الوطنية الفلسطينية والفصائل والمؤسسات المحلية والدولية وحقوق الإنسان وأيضاً الجماهير الفلسطينية إلى رسم خطة إستراتيجية وموقف موحد لمواجهة الجدار، حتى لا يعتمد كحل لفض أي نزاع سياسي في المستقبل والحديث عن جداران حدودية أخرى، وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية بين الأطراف.

* يدعو الباحث الأشقاء العرب والمسلمين قادة وشعوب إلى الالتزام بالتعبير عن غضبهم في مسيرات مؤيدة تندد بالجدار والتحرك الموازي الفعال من أجل حماية أخوانهم وأشقائهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة المقدسة "أرض الرباط" بنصرتهم دينياً وسياسياً وعسكرياً ومادياً في القدس الجريحة والضفة المحتلة وغزة المحاصرة، من خلال الدور الجاد الإقليمي بنظامه العربي والإسلامي، وبما يمتلكون من أسلحة

استراتيجي تجبر إسرائيل والغرب المتمترس خلفها على الانصياع لحقوق الشعب الفلسطيني في أرضه، والعمل على دعم صمود أهلنا الثابتين في القدس وفي الأراضي المهددة بالاستيلاء والضم خاصة دعم صمود المزارعين وربطهم بالأرض والحفاظ على ديمغرافيتنا وعلى وجودنا السكاني فوق أرضنا التاريخية الفلسطينية العربية أي أن مواجهة برامج التهجير والتطهير العرقي التي يمارسها الاحتلال الاحلالي والاستيطاني والعنصري يجب ان تشمل تعزيز الصمود والرباط والوجود الفلسطيني بكافة الأشكال والبرامج والإمكانات، ويهيب الباحث إلى الاستثمار ودعم مشاريع الإسكان للفلسطينيين قرب الخط الأخضر مع دولة الكيان لمنع أي زحف استيطاني صهيوني تقوم به الأخيرة مستقبلاً. * تضافر جهود الأسرة الدولية والمنتظم الدولي صاحب القرارات الشرعية التي يجب احترامها والانصياع لها، وأن يتحمل مسؤولياته عن طريق علاج الوضع السياسي (مثل الطبيعة الاستيطانية–التفريغية للصراع) والقانونية (مثل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية) وآثار الصراع على حقوق الشعب الفلسطيني وبشكل محدد على حقه في العودة وحق تقرير مصيره، ووقف الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين وجميع أنشطة الاستيطان وأن يتحمل مسئولياته اتجاه عودة السكان الفلسطينيين الذين هجروا من أرضهم، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية التي كفلت حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته على أراض عام 1967م .* وأخيراً يدعو الباحث إلى توحد الموقف الفلسطيني والخروج برؤية موحدة في المقاومة والنضال وفي لغة الدبلوماسية والحلول السياسية مع الاحتلال، لدعم القرار الفلسطيني، ولذلك يجب منع وإزالة أي فرصة تتيح للاحتلال بالعبث داخل الساحة الفلسطينية، لاسيما إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني ورأب الصدع الفلسطيني وما أفرزه من معالم انقسام جغرافي سياسي، تستغله إسرائيل لتواصل العدوان على ما تبقى من أراضي، وبذلك يهدف الاحتلال من الجدار والاستيطان فرض الوقائع على الأرض من طرف واحد وإقامة دوله للمستوطنين في الضفة الغربية ويكون شعبنا محاصر بالجدار والاستيطان والقدس قد تم تهويدها بالكامل ولا مجال لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزه.

وأختم مقولتي بأنه علينا أن نعمل على ضرورة استنهاض دور الريف في الانتفاضة وفي مقاومة الاحتلال ونقطة الانطلاق في ذلك هي الدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان واستنهاض الجهد الوطني بهذا الاتجاه وخاص في ضوء استشراء السرطان الاستعماري الاستيطاني، كذلك ضرورة تفعيل دور الحركة الوطنية في مناطق الضفة والقدس وتصعيد زخم التحرك الشعبي في مواجهة إجراءات التهويد وعمليات الترانسفير ألقسري والطوعي ومخططات التوسع الاستيطاني، وتشكيل قيادة وطنية موحدة تتولى إدارة المعركة بكافة جوانبها، وفي مختلف المجالات السياسية والكفاحية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والتربوية بما يكفل التناغم في السياسات والتكامل في الجهد الوطني والدقة في اختيار التكتيكات، ... بلورة خطة وطنية لإعادة بناء الوضع الداخلي الفلسطيني بما يؤمن مقومات الصمود والاستمرار في معركة المجابهة للعدوان والاحتلال، ولا أعتقد أن الغضب الفلسطيني من الجدار يتأتى من تأثيره على مسار المقاومة، ولا حتى من العقيدة العنصرية الانفصالية التي تحض على بنائه.، فالمقاومة لن تعجز عن إبداع وسائلها لاختراق الجدار إذا ما قررت ذلك، هذا عائد لقانون الفعل ورد الفعل، والعقيدة العنصرية أمر يعلمه الفلسطينيون جيدًا منذ عشرات السنين ويكتوون بنيرانه على مدار الساعة.

مصطلحات أستخدمها الباحث في دراسته:

الجغرافيا السياسية : يعرف المفكر السياسي الأمريكي بول كنيدي الجغرافيا السياسية بشكل مبسط بأنها تعني تأثير الجغرافيا على السياسة، أي الطريقة التي تؤثر بها المساحة، والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس، فهي دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض.

الجيوبولتيكا: (Geopolitics) مصطلح جيوبولتيكا تعبير مركب من مقطعين Geo وتعني الأرض، Politic ومعناها سياسية، وعلى ذلك تعني الجيوبولتيكا "علم سياسة الأرض". وهو ثمرة لعلمي الجغرافيا والسياسة ويعتمد عليهما اعتماداً كبيراً وبخاصة الجغرافيا السياسية.

الجيوستراتيجية (Geostrategy) : ويتكون مصطلحها من مقطعين Geo وتعني أرض، [Strategy] و لغوياً هي فن استخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب، غير أن مفهومها تطور واكتسب قاعدة علمية شمولية وأصبحت تعني الاستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومصطلح أكثر شمولاً من الجيوبولتيكا.

موقع استراتيجي: يتحدد الموقع الاستراتيجي لبلد ما من خلال موقعه الجغرافي بالنسبة للمواصلات الدولية وأهميته الاقتصادية.

الديمغرافية: علم يتناول دراسة المجتمعات البشرية من حيث حجمها و بناها و تطورها و خصائصها العامة و لا سيما من النواحي الكمية.

النمو السكاني (النمو الديمغرافي) : هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة.

الانفجار الديمغرافي (الانفجار السكاني): هو تزايد عدد السكان بوتيرة سريعة وفي ظرف وجيز نتيجة التفاوت الحاصل بين نسبة الولادات المرتفعة ونسبة الوفيات المنخفضة.

الأمن" وتعرف دائرة المعارف البريطانية "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

هجرة سكانية: انتقال السكان من المكان الأصلي (مكان المغادرة) إلى مكان الإقامة الجديد، وهي قسمين: هجرة داخلية وهجرة خارجية. وتكون مؤقتة أو دائمة.

الانتقال الديمغرافي : مرحلة ديمغرافية تعني الانتقال من نظام ديمغرافي متوازن يتميز بوفاة وخصوبة مرتفعتين معا إلى نظام عصري متوازن بوفاة وخصوبة منخفضتين.

الاستعمار الاستيطاني: يقصد به قيام البلد المستعمر بتهجير أعداد كبيرة من سكانه إلى البلد المستَعمَرْ قصد الاستيطان به.

أيديولوجيا : يعرّفه قاموس علم الاجتماع كمفهوم محايد باعتباره نسقاً من المعتقدات والمفاهيم (واقعية وعيارية) يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منطق يوجه ويبسط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد والجماعات وهي من منظار آخر نظام الأفكار المتداخلة كالمعتقدات والأساطير التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية وتبررها.

الديمقراطية : كلمة يونانية الأصل، ويقصد بها النظام السياسي الذي يكون فيه للشعب نصيب في الحكم عن طريق ممثلين عنه ينتخبهم بكامل الحرية

سياسة سكانية: مجموع الإجراءات والأعمال الهادفة إلى مواجهة مشكل سكاني في الحاضر أو المستقبل سواء تعلق الأمر بالتزايد الديمغرافي أو البنية السكانية أو توزيع السكان أو تنظيم الهجرة والتوسع الحضري.

الكيان الجغرافي : الظاهرة المراد دراستها، وتكون إما طبيعية أو بشرية أو اقتصادية.

البرامج الإعلامية : هي البرامج المسموعة والمرئية والمكتوبة المكونة للمشهد الإعلامي، والهادفة إلى ربط الاتصال مع الجمهور

الصهيونية : حركة ظهرت خلال القرن 19، عمل زعماؤها على المطالبة بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

محكمة العدل الدولية : محكمة تابعة للأمم المتحدة، تنظر في المنازعات بين الدول، مقرها بمدينة لاهاي بهولندا.

الأمم المتحدة : منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 25 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، تبعا لمؤتمر دومبارتون أوكس الذي عقد في العاصمة واشنطن

الأمم المتحدة :منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا وهي تأسست بتاريخ 25 أكتوبر1945في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، تبعا لمؤتمر دومبارتون أوكس في واشنطن

المصادر والمراجع

1- عدنان كيالي "الصهيونية حركة عنصرية"، أبحاث ندوة طرابلس حول الصهيونية والعنصرية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1976ص36.

2- الصهيونية حركة عنصرية،مرجع سابق، ص23

3- بلال الشوبكي " الجدار الفاصل الدوافع والآثار" مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية- لندن دراسة، أنظر:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-j.htm

4- عزمي بشارة "الجدار" مقال منشور على موقع العرب نيوز "".، أنظر:
http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/04-07-2003/Azmi.htm

5- الخيمة العربية، "أبعاد وأثار الجدار العازل" دراسة على موقعها الالكتروني، أنظر:
http://www.khayma.com/shwaikah/azel.htm

6- بلال الشوبكي " الجدار الفاصل الدوافع والآثار"، مرجع سابق.

7- الخيمة العربية "أبعاد وأثار الجدار العازل"، مرجع سابق.

8- خليل التفجكي "الجدار يهدف إلى السيطرة على الأرض المحتلة " حوار على الجزيرة نت، أنظر:
http://aljazeera.net/NR/exeres/74CA7286-94B9-4FFE-AB87-9039897E5E9E.htm

9- قيس عبد الكريم وآخرون " السور الواقي " التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت 2003م ص243

10-المركز الصحافي الدولي "جدار الفصل العنصري عقدة – الغيتو- الصهيوني تعود من جديد.. وتطبّق على الفلسطينيين بتواطؤ مخجلٍ من العالم" دراسة نقلاً عن مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية.

11-قيس عبد الكريم وآخرون ، مرجع سابق ص28.

12-المركز الصحافي الدولي "جدار الفصل العنصري عقدة –الغيتو- الصهيوني"، مرجع سابق.

13-مجلة عدالة الإلكترونية "جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية آثاره الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساته السياسية على مستقبل الشعب الفلسطيني"، دراسة، العدد الثالث/ يوليو 2004

14-محمد السيد غنايم "جدار الفصل الإسرائيلي" مقال، الجزيرة نت ، قسم البحوث والدراسات، أنظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B3A0CE56-A466-49D3-BBA8-3F8FF07FEAAE.htm

15-موسوعة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة "تحليل تمهيدي، للتأثيرات الإنسانية على ضوء التعديلات الصادرة في 30 نيسان أبريل 2006 على مسار الجدار"

16-سيد محمد الداعور "الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية، هل هو سياج أمني ؟ أم جدار فصل عنصري"، مقال، الجزيرة نت ، قسم البحوث http://www.al-jazirah.com.sa/magazine/17022004/almlfsais2.htm

17-موسوعة يكبيدياً باللغة الانجليزية، مترجم أنظر: http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/3879057.stm

18-سيد محمد الداعور "الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية، هل هو سياج أمني؟"، مرجع سابق.

19-الخيمة العربية، "أبعاد وأثار الجدار العازل"، مرجع سابق.

20- محمد السيد غنايم "جدار الفصل الإسرائيلي"، مرجع سابق.

21-بلال الشوبكي " الجدار الفاصل الدوافع والآثار"، مرجع سابق.

22-المركز الصحافي الدولي "جدار الفصل العنصري عقدة –الغيتو- الصهيوني"، مرجع سابق.

23-تيسير خالد "الجدار.. اخطر مراحل المشروع الصهيوني الاستيطاني" مقال ، نقلاً عن موقع بوابة العرب.

24-مجلة عدالة الإلكترونية "جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية آثاره، مرجع سابق.

25-المركز الصحافي الدولي "جدار الفصل العنصري عقدة –الغيتو- الصهيوني"، مرجع سابق.

26-مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير بعنوان "الجدار الفاصل... لماذا هو جدار حدودي – توسعي وليس امني كما يدعون" 14-12-2007.

27-قيس عبد الكريم وآخرون " السور الواقي " مرجع سابق، ص30

28-محمد السيد غنايم "جدار الفصل الإسرائيلي"، مرجع سابق

29-المركز الصحافي الدولي "جدار الفصل العنصري عقدة –الغيتو- الصهيوني"، مرجع سابق.

30-خليل التفجكي "الجدار يهدف إلى السيطرة على الأرض المحتلة" حوار، مرجع سابق.

31-أحمد عبد الفتاح سلامة "أثر جدار الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني" مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، دراسة خاصة بالجدار في موقع كلمات.

32-مجلة عدالة الإلكترونية "جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية آثاره، مرجع سابق.

33-أحمد عبد الفتاح سلامة أثر جدار الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

34-مجلة عدالة الإلكترونية "جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية آثاره، مرجع سابق.

35-أحمد عبد الفتاح سلامة أثر جدار الفصل العنصري على الشعب الفلسطيني، مرجع سابق.

36-مجلة عدالة الإلكترونية "جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية آثاره، مرجع سابق.

37-بلال الشوبكي " الجدار الفاصل الدوافع والآثار"، مرجع سابق .

38-قيس عبد الكريم وآخرون " السور الواقي " مرجع سابق، ص54.

39-أبعاد وأثار الجدار العازل، أنظر: http://www.khayma.com/shwaikah/azel.htm

40-مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الأرض الفلسطينية المحتلة، القدس"تحليل تمهيدي للآثار الإنسانية لمسار الجار المعدل تقرير نيسان 2006 حول الجدار" تقرير خاص .

41-نواف الزرو "قبل أن تصبح الدولة الفلسطينية مستحيلة"، موقع عرب 48 / 2007/05/26 أنظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=45648

42–نادية أبو زاهر "جدار الفصل.. مخطط الضم والتوسع" ، مقال، الجزيرة نت ، قسم البحوث، أنظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/563F14E2-2213-494B-A850-FE3B148233BC.htm

43–اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، مقال، أنظر: http://www.nbprs.ps/inf/page.php?do=show&action=wall45c

44–بلال الشوبكي " الجدار الفاصل الدوافع والآثار"، مرجع سابق.

45–شفيق شقير "الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي"، مقال نقلاً عن قسم البحوث والدراسات– الجزيرة نت، أنظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm

46–سيد محمد الداعور "الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية، هل هو سياج أمني؟"، مرجع سابق.

47–آلان مينارغ– ترجمة: عبود كاسوحة "جدار شارون" مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات